جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: محاسبة وجباية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الموسومة بـ:

مساهمة التدقيق الداخلي في تجنب الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة مؤسسة خدماتي –كوندور– برج بوعريريج)

من إعداد الطالبتين:

- **فريـــال ميهوب**
- **وردة العايب**

إشراف الدكتور:

– ياسين لعكيكزة

أعضاء لجنة المناقشة

.....	الرتبة	رئيسا
د. ياسين لعكيكزة	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا
.....	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022–2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل أولا على أن وفقنا للإتمام هذا العمل؛

ومن ثم نتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا

ولو بإرشاداتهم لإنجاز هذا العمل؛

نخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "**ياسين لعكيكزة**" على كل ما

قدمه لنا من توجيهات ونصائح وعلى رحابة صدره وصبره علينا؛

والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة؛

وكل الأساتذة كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وأخيرا نتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب وبعيد

في إنجاز هذا العمل ...

إهداء

إلى من قال فيهما عز وجل واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " الإسراء 42

الى من جعلت الجنة تحت أقدامها صاحبة القلب الكبير تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الطهر والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت .والدتي أطال الله في عمرها.

إلى قدوتي الدائمة في الحياة إلى نبراس العطاء ومعلمي الأول والدي الفاضل جزاه الله عني خير جزاء

إلى إخوتي وأخواتي واحتراما كل باسمهم؛

إلى كافة أهلي وأقاربي وأصدقائي الأعزاء

اهدي ثمرة جهدي لهم.

وردة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين اهدي هذا العمل

إلى من نزلت في حقهما الآية الكريمة «واخفض لهما جناح من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى اغلي إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة حفظها الله

-إلى من عمل بكد في سبيلي وعمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم حفظه الله

-إلى زوجي الغالي اهدي هذا البحث المتواضع تعبيرا عن شكري له لوقوفه الى جانبي كي أحقق طموحي العلمي

إلى إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه؛

اهدي ثمرة جهدي لهم.

فريـــال

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية التدقيق الداخلي في تسيير العبء الجبائي الذي تتحمله المؤسسة، بشكل دوري ومستمر، والحد من الخطر الجبائي الناجم عن عدم احترام القوانين والتشريعات الجبائية، الأمر الذي يعرض المؤسسة إلى عواقب مالية تتمثل في غرامات وعقوبات قد تصل إلى حد العجز المالي، كما هدفت الدراسة على تأكيد أهمية وظيفة التدقيق الداخلي للحد من الخطر الجبائي. والعمل على إرساء آليات تزيد من درجة استقلالية التدقيق الداخلي وأن المدقق الداخلي يقوم ببناء نتائج عملية على أساس تحليلات وتقويمات ملائمة وموضوعية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي – الخطر الجبائي – المدقق الداخلي.

Abstract:

This study aims to highlight the effectiveness of internal audit in managing the tax burden borne by the institution, on a regular and continuous basis, and reducing the fiscal risk resulting from non-compliance with tax laws and regulations, which exposes the institution to financial consequences represented in fines and penalties that may reach the level of financial deficit, The study also aimed to confirm the importance of the internal audit function to reduce the fiscal risk. And work to establish mechanisms that increase the degree of independence of the internal audit and that the internal auditor builds practical results on the basis of appropriate and objective analyzes and evaluations.

Keywords: Internal Audit - Fiscal Risk - Internal Auditor.

قـــائـــــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	**I**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التدقيق الداخلي والخطر الجبائي	04
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	06
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخطر الجبائي	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	28
الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الجبائية بمؤسسة خدماتي "Condor"	34
المبحث الأول: الإطار المنهجي والتعريف بالمؤسسة محل الدراسة	36
المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الجبائية مؤسسة خدماتي	39
الخاتمة	47
قائمة المراجع	50
الملاحق	54
فهرس المحتويات	64

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعريفات التدقيق الداخلي	16

قـــائـــمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل خلية التدقيق الداخلي	41

قـــائـــــمـــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	هيكل إدارة خدماتي	55
02	وثيقة الرسوم المحاسبية	56
03	بيان TVA المسترجعة	58
04	وثيقة تاريخ إيداع التصريح	59
05	رقم أعمال المؤسسة	60
06	تصريح G50 لشهر أفريل	61

مقدمة

تشهد بعض المؤسسات انخفاضا في مستوى نشاطها وتراجعا في رقع أعمالها لسبب أو لأخر وهو ما سيظهر في القوائم المالية وبالتالي يؤثر سلبا على صورة المؤسسة لذلك تلجا العديد منها إلى التلاعب والتحريف في بنود ومحتويات القوائم المالية بهدف تجميل صورة المؤسسة، وذلك من خلال انتهاج بعض أساليب والسياسات التي تسمح بإظهار القوائم المالية بصورة أفضل مما هي عليه في الواقع، ومما لا شك فيه أن لجوء المؤسسات إلى استخدام هذه الأساليب من شأنه أن يؤدي إلى عواقب غير محمودة، مما أصبح من الضروري إيجاد آليات مناسبة للحد من المخاطر التي قد تتعرض إليها المؤسسة وخاصة المخاطر الجبائية ويعتبر التدقيق الداخلي من بين أهم هذه الآليات، إذ انه يمكن من كشف الانحرافات والتحديد الدقيق لمواطن الخلل في أنشطة ووظائف المؤسسة، التي من ضمنها وظيفة المحاسبة المسؤولة عن عملية إعداد القوائم المالية وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية البحث وفقا لما يلي:

- **كيف يسهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر الجبائية؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟
- ما المقصود بالخطر الجبائي؟
- كيف ينجح التدقيق الداخلي في تحقيق أهدافه؟
- كيف يقلل التدقيق الداخلي من المخاطر الجبائية؟

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

- الميول الشخصي للتدقيق والجانب الجبائي.
- الاسهام في تنويع مواضيع البحث في مجال التخصص.
- قلة الدراسات التي تناولت مساهمة التدقيق الداخلي في تخفيض المخاطر الجبائية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- معرفة مختلف المخاطر الجباية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز كيفية تخفيض وتجنب المخاطر الجبائية بطرق قانونية.
- إبراز أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تفعيل التسيير الجبائي والحد من المخاطر الجبائية.
- العلاقة بين التدقيق الداخلي والخطر الجبائي.

أهمية الدراسة:

تكمن في كون التدقيق الداخلي يعتبر كأداة فعالة في المؤسسة لضمان شفافية ومصداقية وصحة المعلومات والقوائم المالية ،ولا يمكن الاستغناء عنه باعتباره ايضا احد الركائز التي تساهم في رفع كفاءة المؤسسة وقدرتها على المنافسة والاستقرار.

صعوبات الدراسة:

- النقص الكبير في تطبيق التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية.
- صعوبة إيجاد مراجع.

هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول: الأبيات النظرية حول التدقيق الداخلي الخطر الجبائي

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقراءة لبعض الدراسات السابقة فيما يخص الجانب النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الدراسة الميدانية من خلال إجراء مقابلة مباشرة.

حدود الدراسة:

المكانية: مؤسسة خدماتي كوندور خدماتي

الزمانية: 07-05-2023

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول التدقيق الداخلي والخطر الجبائي

تمهيد:

لقد أدى التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المؤسسات، وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ظهور الحاجة إلى أنظمة رقابية لمساعدة المؤسسات في القيام بوظائفها بكفاءة عالية. إذن أن لكل مؤسسة أهداف مسطرة تسعى لتحقيقها، فإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين والمالك، فهو يهم كذلك الموظفين، كون المؤسسة محل أنظار العديد من المتعاملين ذوي المصالح المختلفة والمتعارضة أحيانا.

ومن هذا المنطلق ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة التي تفصح عنها المؤسسات، وذلك من خلال خضوعها للتدقيق من طرف جهة محايدة، وهذا عن طريق المدققين الداخلين.

ومن خلال ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث؛ كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخطر الجبائي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي

إن التطور السريع في تكنولوجيا وتوسيع نطاق العمليات وظهور الشركات كبيرة الحجم وفروعها المتعددة أدى إلى عدم تمكن رؤساء هذه الشركات من الاضطلاع بشكل مباشر والإشراف على أعمالها حتى كانوا بحاجة إلى بعض الممثلين المتفرغين للقيام بالرقابة على نشاط الاعمال بالنيابة عنهم، لذلك أصبح التدقيق الداخلي منتج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، وهذا ما زاد اهتمام الشركات في الدول المتقدمة والنامية بهته الوظيفة، ونظرا لأهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، فإن التدقيق الداخلي يمكن عده عنصرا من عناصر دعم الحوكمة الرشيدة.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق

وبتتبع تاريخ وتطور تدقيق الحسابات يمكن القول بأن هذه وظيفة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها من أجل بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعمليات التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخازن نيابة عنهم، ويرجع أصل التدقيق إلى حكومات قدماء المصريين، واليونانيين الذين استخدموا المراعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة؛ وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء، وبالتالي صحتها، والمراجعة « AUDIT » مشتقة من الكلمة اللاتينية « AUDIRE » ومعناها يستمع.[1]

ويعود أصل التدقيق إلى العصور الوسطى منذ دخول الشركات الصناعية الكبرى حيز الوجود، وتطور التدقيق بتطور تلك الصناعة، حيث أن قدامى اليونانيين كانوا يقومون بتعيين موظف للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل، أما الرومان فقاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات.[2]

---

[1] مسعودي عمر، "**فعالية تخطيط التدقيق وفق المعايير الدولية في تحسين جودة الأداء المهني للمدقق**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص 3.

- **الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500م:**

كان يقصد بالمحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات المحكومين، وكذا المشروعات العائلية، وكان الهدف من خلالها الوصول إلى الدقة، ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية، وكان المدقق في هذه الفترة يكتفي بالاستماع التي كانت تتلى عليه، على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناء على تجربته.[1]

- **الفترة من 1500 حتى 1850م:**

لم تتغير الغاية من التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذا اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية. إلا أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية، وهو ما جعل المدققين بحاجة إليه أكثر، ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.

- **فترة من 1850 حتى 1905م:**

تتميز هذه المرحلة بالثورة الصناعية ويرجع ذلك إلى ظهور شركات المساهمة كبيرة الحجم نسبيا وذات المعاملات الكثيرة، وانفصال الملكية عن الإدارة. مما تطلب وجود وكلاء عن أصحاب رؤوس الأموال يتولون الرقابة على الإدارة والتأكد من سلامى

العائد على رأس المال المستثمر، وألزم كذلك مهنية تشرف على المهنة وأدائها لواجباتها.[2]

- **الفترة من 1905 إلى يومنا هذا:**

تميزت هذه الفترة بظهور الشركات الكبرى وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة في عملية التدقيق، بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب العينات الإحصائية وفق أساس علمي.

لم يعد الهدف من عملية التدقيق اكتشاف الغش والخطأ، فاكتشاف مثل هذه الحالات هومن مسؤولية الإدارة، بل أصبح غرضه الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.[3]

---

[1] محمد أمين مازوز،"**التدقيق من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص 3

[2] المرجع نفسه، ص 4.

[3] المرجع نفسه، ص 4.

الفرع الثاني: تعريف التدقيق وأهميته

أولا: تعريف التدقيق

اختلفت تعاريف التدقيق بمفهومه العام وتعددت، ومن بين هذه التعاريف نذكر منها ما يلي:

- يعرف التدقيق على أنه "عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات، تحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات والمعايير المحددة مسبقا، ويجب أن يتم التدقيق بواسطة شخص فني مستقل محايد".[1]
- كما تم تعريفه على أنه "النشاط الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم، ومدى ملاءمة ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل المؤسسة، وهذا وفق المعايير المحددة لها".[2]
- جاء في تعريف الجمعية المحاسبية الأمريكية على أن: "التدقيق هو عملية منظمة للحصول على قرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".[3]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق على أنه فحص انتقادي فني محايد من أجل إبداء رأي في شكل تقرير حول المعلومات المالية لأي مؤسسة بعد النظر عن أهدافها سواء كان الهدف تجاري وربحي أو غير ذلك وعن حجمها أو شكلها القانوني خلال نهاية فترة زمنية معينة.

ثانيا: أهمية التدقيق

لاتخاذ القرارات تعتمد عدة من الفئات على تقرير المدقق مثل العميل والإدارة والبنوك والمؤسسات الحكومية ... إلخ[4]؛ والتي تظهر من خلال ما يلي:

---

[1] صالحي محمد يزيد: "**أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 19.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] سميرة بوعكاز: "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بكسرة، 2014-2015، ص 64.

[4] المرجع نفسه، ص 75.

1-أهمية التدقيق للعميل:

يعتبر التدقيق بالنسبة للعميل على أنه:

- مصدر اساسي للمعلومات المعتمدة من خلال ملخصات القوائم المالية في فترات دورية؛
- أساس الحصول على القرض من البنوك ومؤسسات الإقراض والموردين؛
- أساس لإعداد الإقرارات الضريبية وتحديد مقدار الضريبة؛
- أساس الاستثمارات الإضافية عن طريق تحايل اقتصادي لمركزه التمويلي؛
- أساس لتحديد سلامة المركز المالي؛
- أساس التقرير وتحديد ربحية العمليات وقوته الإرادية؛
- أساس لتوفير الضوابط والرقابة الداخلية والإشراف على الموظفين وصحة الدفاتر والسجلات.[1]

2- أهمية التدقيق للإدارة

- تعتبر الإدارة تقرير المدقق بمثابة رأي معتمد ودليلا لمستخدمي القوائم المالية حول عدالة القوائم المالية كوحدة واحدة.

3- أهمية التدقيق للدائنين والموردين

يتم الاعتماد على تقرير المدقق بسلامة وصحة القوائم المالية، ومن ثم يتم القيام بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه.

الفرع الثالث: أهداف التدقيق

تختلف أهداف التدقيق باختلاف العمليات المرتبطة بها، لذا يمكننا التطرق إلى الأهداف العامة للتدقيق.

[1] سميرة بوعكاز: "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**"، ص 75.

أولا: الأهداف العامة للتدقيق

وتتمثل في العناصر التالية:[1]

- التسجيل المحاسبي؛
- التقييم والتخصيص؛
- الحقوق والالتزامات؛
- العرض والإفصاح؛
- إبداء رأس فني.

1- التسجيل المحاسبي:

يعمل المدقق على التحقق من أن المعالجة المحاسبية قد تمت من خلال إجراء عملية التدقيق وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وأن كل الوثائق المدعمة لهذا التسجيل موجودة فعلا وأن تكون متعلقة بأصل الأحداث المالية التي وقعت، كأن يسجل مثلا المحاسب الحصول على معدات المكتب وذلك انطلاقا من المستندات التالية:

- وصل الطلبية؛
- الفاتورة؛
- وصل الاستلام.[2]

2-التقييم والتخصيص:

يتمثل هذا الهدف في تحديد إذا تم إدراج الأصول والالتزامات وحقوق الملاك والإيرادات والمصروفات ضمن القوائم المالية وفقا للقيم المناسبة التي أنتجها النظام المحاسبي مثل تسجيل

[1] صديقي مسعود: "**نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 24.

[2] بوبكر عميروش: "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 6.

الأصل الثابت وفقا التكلفة التاريخية وأن هذه التكلفة قد تم تخصيصها على نحو ملائم على الفترات المحاسبية من خلال الاهتلاك.[1]

3- الحقوق والالتزامات:

يتمثل عمل التدقيق في هذا البند في التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة وأن الخصوم التزام عليها، بتحديد ما إذا كانت الحقوق والالتزامات المدرجة في القوائم المالية هي فعلا الحقوق والالتزامات التي على المنشأة في تاريخ محدد.

4- العرض في الإفصاح:

يحدد المدقق ما إذا كانت مكونات القوائم المالية قد تم تجميعها أو فصلها ووصفها والإفصاح عنها على نحو ملائم.

وبالتالي فعمل المدقق يعتبر تمهيد لعرض القوائم المالية من طرف المؤسسة من خلال مخرجات النظام المحاسبي التي يفترض أن تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وذلك من خلال الاعتماد في إعدادها على معايير الممارسة المعنية والتقيد بالمبادئ المحاسبية وبالاستناد على طرق تتلاءم والواقع الاقتصادي للمؤسسة، وليتأكد من ذلك يقوم المراجع على فحص العناصر السابقة لإثبات صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لمدة المخرجات من جهة، ومن جهة أخرى يتأكد من مصداقية هذه الأخيرة في التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة، ثم يبلغ رايه الفنية إلى الأطراف المختلفة، ولكي يتحقق ذلك فإن المدقق يجب أن يكون يلم بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تحديدا تلك المتعلقة بكيفية عرض القوائم المالية.

5- إبداء رأي فني

يسعى المدقق إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها، وذلك من خلال عملية التدقيق التي يقوم بها.[2]

---

[1] بوبكر عميروش: "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، ص 6.

[2] المرجع نفسه، ص 7.

الفرع الرابع: أنواع التدقيق

تتنوع عملية التدقيق وتصنف حسب وجهات النظر المختلفة إلى:

أولا: من حيث النطاق

1-التدقيق الكامل:

التدقيق الكامل هو أن يفحص المدقق القيود والمستندات والسجلات في المنشأة من أجل التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة هذه القوائم المالية ككل. حيث أن هذا النوع من التدقيق هو السائد عندما كان حجم المشروعات صغيرا وعملياتها قليلة العدد، وسلطة المدقق لا يمكن الحد منها في ظل هذا النوع.

2-التدقيق الجزئي:

يقصد به قيام المدقق بتدقيق جزء معين من النشاط كتدقيق المشتريات أو المبيعات أو المصروفات او النقدية او جزء المخازن، وهنا يقتصر رأي المدقق على ما حدد له من موضوعات. كما تكون حرية المدقق محددة بما كلف به فقط. [1]

ثانيا: من حيث التوقيت

1-التدقيق المستمر:

يقوم المدقق بإجراء عملية التدقيق على مدار السنة ويستخدم هذا النوع في المشروعات الكبيرة وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- وجود وقت كافي للمدقق للتعرف على مجريات الأمور في المنشأة؛
- اكتشاف الخطأ والغش في وقت قصير لتوفر الوقت للفحص والدراسة المتأنية؛
- التقليل من فرص التلاعب في الدفاتر وذلك نظرا للزيارات المتكررة من قبل المدقق.

2-التدقيق النهائي:

عادة ما يستعمل هذا النوع من التدقيق في نهاية السنة المالية، عن طريق تعيين المراجع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، كما يستعمل في

[1] عبد الرزاق محمد عثمان: **أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية**، الأردن، 1999، ص 15.

المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل، ومن خلال ما سبق يمكن أن نميز بين المزايا والعيوب كالآتي:[1]

أ- المزايا:

- عدم إمكانية تلاعب الموظفين في المستندات والسجلات وكل ما يتعلق بالسنة الماضية من معالجة للبيانات المحاسبية والقوائم المالية الختامية.

ب- العيوب:

- قصر الفترة الزمنية اللازمة للمراجعة، وهذا ما يؤدي إلى عدم التمكن من إصدار حكم سليم حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في ظل العمليات العديدة للمؤسسة.

ثالثا: من حيث طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق

1-تدقيق داخلي:

يقوم بالمراجعة موظف من داخل المنشأة أو الشركة ويكون تابعا لإدارتها.[2]

2-**تدقيق خارجي:** هي العملية التي تتم بواسطة شخص من خارج المنشأة أو الشركة، وأن يكون مستقلا عن إدارتها.

رابعا: من حيث درجة الالتزام بالتدقيق

يقسم التدقيق من حيث الالتزام القانوني إلى تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري:[3]

1-التدقيق الإلزامي:

وهو التدقيق الذي يلزم به القانون بعض الشركات للقيام بتدقيق حساباتها، وتتمثل هذه الأخيرة في شركات المساهمة العامة وشركات التوصية بالأسهم وشركات ذات المسؤولية المحددة.

2-التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق غير الملزم من طرف القانون، فهو تدقيق اختياري طالما أن المنشأة لا تخضع لقانون يلزمها بتدقيق قوائمها المالية؛ أي هو التدقيق الذي يتم بناء على رغبة ملاك المنشأة، وهذا

---

[1] محمد التهامي طواهر: **المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية 12**، الجزائر، 2006، ص 26-27.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي: "**المراجعة والتدقيق الشرعي**"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 22.

[3] رزق أبو زيد الشحنة: **تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، الاردن، 2015، ص 48.

ما يعود عليهم من فائدة من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء.

خامسا: من حيث مدى الفحص

يقسم إلى نوعين:[1]

1-تدقيق شامل (تفصيلي):

يقصد به ان تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية، ويتطلب جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة، فهو تدقيق يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار، وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

2-تدقيق اختياري:

يتم من خلال فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، كما يجب على المدقق توسيع حجم العينة في حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي

هناك تعريفات عدة للتدقيق الداخلي أصدرتها المنظمات المهنية، وسنستعرض تلك التعريفات من خلال الجدول (1) التالي وحسب تطورها الزمني:

جدول رقم (1): تعريفات التدقيق الداخلي

ت	السنة	الجهة	التعريف
1	1964	معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز (ICAEW)	تدقيق الأعمال والسجلات داخل الشركة بصفة مستمرة بواسطة موظفين مختصين بأعمال التدقيق، وتختلف مجلاته وأهدافه تبعا لاختلاف أنشطة تلك الشركات، وقد

[1] تامر مزيد رفاعه: **أصول تدقيق الحسابات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 16-17.

			يمتد إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالمجالات ذات الطبيعة المحاسبية خاصة في الشركات الكبرى.
2	1974	معهد المدققين الداخليين (IIA)	نشاط تقويمي مستقل داخل الشركة يهدف إلى تدقيق المعاملات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة، أي أنها رقابة تمارس لأجل قياس وتقويم فاعلية أساليب الرقابة الأخرى.
3	1994	ديوان المحاسبة الأسترالي (AAB)	وظيفة تقويم مستقلة يتم أنشاؤها داخل الشركة لفحص وتقويم أوجه النشاط ومساعدة الأفراد للقيام بصورة فاعلة بأداء مسؤولياتهم من خلال تقديم التحاليل والتوصيات والمشورة وكافة المعلومات المتعلقة بأوجه النشاط وذلك خدمة لمصالح تلك الشركة.
4	1999	معهد المدققين الداخليين (IIA)	عبارة عن نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيدية واستشارية وذلك بهدف إضافة قيمة للشركة فضلا عن تحسين عملياتها، كما يساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف الشركة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
5	2010	المنظمة (INTOSA)	الوظيفة التي يتلقى بها مدراء الشركة تأكيدا من مصادر داخلية بأن العمليات التي هم مسؤولين عنها تعمل بطريقة من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد من احتمالية

			حدوث خطأ أو ممارسات غير الفعالة أو غير الاقتصادية أو ممارسات الاحتيال.[1]
6	2013	مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC	قسم في الشركة يؤدي نشاطات التأكيد والاستشارات المصممة لتقييم وتعزيز فاعلية عمليات حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

يتضح من خلال الجدول السابق أن التعريف الأكثر واقعيا هو التعريف الصادر من معهد المدققين الداخليين (IIA) 1999 وذلك للأسباب الآتية:

إن أغلب التعاريف التي صدرت من المؤسسات المهنية الأخرى حددت بأن وظيفة التدقيق الداخلي ينبغي أن تكون من داخل التنظيم وتخدم بالأساس إدارة الشركة، في حين لم يحدد التعريف الصادر من معهد التدقيق الداخلي (IIA) جهة ارتباط وظيفة التدقيق الداخلي بإدارة الشركة بل دل على أنه نشاط مستقل وموضوعي، ينبغي أن ترتبط بأعلى سلطة تنظيمية تؤثر على قرارات الشراكة وأشار إلى هذه الجهة "بالمجلس" ويقصد بذلك إدارة الشركة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أهمية التدقيق الداخلي

وفقا لمفهوم التدقيق الداخلي لمعهد المدققين الداخليين تكمن أهمية التدقيق الداخلي في إضافة "قيمة للمنشأة كهدف استراتيجي له" من خلال دوره الاستشاري والموضوعي في تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المنشأة، وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة، وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 وبعد الحرب العالمية ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية نتيجة الإفلاس العديد من المنشآت وتحمل إدارات هذه المنشآت المسؤولية عن ذلك، فضلا عن حاجة إدارات هذه المنشآت لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لإنجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع

[1] محمد زامل فليح الساعدي، **التدقيق الداخلي في الشركات العامة**، دار عشار الأكاديمية (IAG) للنشر والتوزيع، 2019، ص 14-16.

أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه المنشآت إلى تحقيقها، باعتبار أن وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية، حيث إنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له وخصوصا بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة سعيا الى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المنشأة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية.

ويعتبر التدقيق الداخلي وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف بين الواقع والوضع المحدد مسبقا واكتشاف الأخطاء، كما يعتبر وسيلة وقائية تمنع وقوع الأخطاء والتضليل، لذلك وجب على المنشأة أن تأخذ بتوصيات المدقق الداخلي ونتائج عمله للقيام بالتحسينات للمنشأة ولقد ازدادت أهميته في وقتنا الحالي، وأصبح نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، من أجل تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات.[1]

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي

يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة جميع أفراد المؤسسة على تأدية مسؤوليتهم بفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بمختلف المعلومات والتوصيات والتحليلات، بالإضافة إلى كونها تهدف إلى:[2]

1- التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها:

دقة البيانات المحاسبية يجب أن تكون موضوعية تعطي صورة صادقة وعادلة عن وضعية المؤسسة، كما يجب أن تكون متوفرة بشكل كامل وملائم في الوقت المناسب لخدمة الإدارة والأطراف المستفيدة.

2-حماية ممتلكات المؤسسة:

يتم حماية ممتلكات المؤسسة من أجل المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة، والاختلاس والتلاعب أو سوء الاستخدام، حيث يتأكد المدقق الداخلي من وجود التأمين اللازم، وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية.

---

[1] رغدة إبراهيم المدهون: "**العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 22.

[2] صالحي محمد يزيد: "**أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة**"، ص 44.

3-متابعة تنفيذ الخطط والسياسيات والإجراءات المعتمدة وتقييمها:

للتأكد من إتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط والسياسيات وتنفيذهم لها كما رسمت، وجب متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة ولا يتوقف، وكذلك اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها.

4-تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال:

وذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات، وتحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحيازة، التسجيل والتنفيذ.

5-رفع كفاية العاملين عن طريق التدريب:

إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه النشاط في المؤسسة وبمختلف عملياتها فإنها الأقدر بين مختلف الأقسام والإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية الاقتراح، ووضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية ويعود ذلك لعدة أسباب:

- قرب المدقق الداخلي من عملية وضع وتشغيل الأنظمة وتنفيذ الأعمال؛
- الاتصال المستمر مع المستويات التنفيذية داخل المؤسسة؛
- الاطلاع الدائم على أهداف المؤسسة من خلال الاتصال بالإدارة العليا؛
- معرفة ما يتلاءم والقرارات الإدارية.[1]

المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي

بدأت معايير التدقيق الداخلي سنة 1947 عندما وضع "تصريح المسؤوليات" الذي يبين الأهداف ونطاق العمل للتدقيق الداخلي، ثم تطورت مهمة التدقيق الداخلي واستلزمت مراجعتها بصفة كاملة ووضعت حيز التطبيق ابتداء من أول جانفي 2002 وادخل عليها تعديلات بين سنتي 2008، 2009، وتهدف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إلى تحديد مبادئ المهنة الأساسية، كذلك إعطاء إطار مرجعي للمدققين بوضع معايير للتقييم وأن تكون معيار لتحسين المهنة.

[1] صالحي محمد يزيد: "**أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة**"، ص 44.

تتمثل المعايير الدولية الصادرة من معهد التدقيق الداخلي للممارسة المهنية لهذا الأخير فيما يلي:[1]

1. **معيار الصفات:** تتعلق بالمدققين الداخليين وخدمات التدقيق الداخلي وتتكون من ثلاثة أقسام رئيسية والتي تنقسم بدورها إلى عدة بنود فرعية كما يلي:

المعيار رقم 1000: الغرض الصلاحية والمسؤولية: يجب تعريف وتوضيح غرض وصلاحية ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسميا وكتابة كل هذا في كتاب أو عند توافق مع المعايير وكذا يجب الموافقة على كتب من طرف مجلس الإدارة.

المعيار 1100: الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلا ويجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين عند إنجاز مهامهم وتندرج تحت هذا المعيار الفرعية التالية:

- **المعيار 1110:** استقلالية المؤسسة؛
- **المعيار 1120:** موضوعية المدقق الداخلي؛
- **المعيار 1130:** الإضرار بالاستقلالية أو للموضوعية.

المعيار 1200: التأهيل والعناية المهنية: أي يجب انجاز عمليات التكليف بكفاءة وعناية مهنية، وتندرج تحت هذا المعيار، المعايير الفرعية التالية:

- **المعيار رقم 1210:** تأهيل المدقق الداخلي؛
- **المعيار رقم 1220:** العناية المهنية؛
- **المعيار رقم 1230:** التأهيل المهني المستمر.

المعيار رقم 1300: برنامج تأكيد وتحسين النوعية: يجب على مدير التدقيق التنفيذي أن يطور ويحافظ على برنامج تأكيد وتحسين النوعية الذي يغطي جميع نواحي نشاط التدقيق الداخلي، حيث يجب أن يصمم كل جزء من البرنامج من أجل المساعدة على إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة وعلى توفير التأكيد القاضي بأن نشاط التدقيق الداخلي متوافق مع معايير وقواعد السلوك المهني وتندرج تحت هذا المعيار، المعايير الفرعية التالية:

[1] عبد الواحد محمد، **محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018، ص 22.

- **المعيار رقم 1310:** برنامج تقييم النوعية؛
- **المعيار رقم 1311:** التقييمات الداخلية؛
- **المعيار رقم 1312:** التقييمات الخارجية؛
- **المعيار رقم 1130:** الإبلاغ عن برنامج النوعية؛
- **المعيار رقم 1330:** الاستخدام أنجز وفقا للمعايير؛
- **المعيار رقم 1340:** الإفصاح عن عدم التوافق.[1]

3-معايير الأداء:

تضمنت هذه المعايير فاعلية إدارة نشاط التدقيق الداخلي وإضافة قيمة للشركة وتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تحديد خطة وأهداف التدقيق الداخلي وتوثيق المعلومات وإعداد التقارير وإيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعينة وكما مبين أدناه:

- **المعيار (2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي:**

تضمن هذا المعيار الكيفية التي ينبغي أن تكون فيها إدارة التدقيق الداخلي بفاعلية، وإعداد الخطة وتحديد الموارد اللازمة لها، ورفع تقارير دورية عن الأهداف والأداء والصلاحيات والمسؤوليات، وكيفية الحصول على خدمات تدقيق خارجية.

- **المعيار (2100) طبيعة العمل:**

جاء هذا المعيار لتحديد آليات تحصين مسار الحوكمة، وتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر من خلال وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية.

- **المعيار (2200) التخطيط للمقدمة:**

حدد بموجبه اعتبارات التخطيط لمهمة التدقيق وأهدافها وحجم نطاق التدقيق، وما الذي ينبغي أن يتضمن برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق وكذلك برنامج عمل الخدمات الاستشارية.

- **المعيار (2300) تنفيذ المهمة:**

حدد هذا المعيار توقيت وتقييم وتوثيق المعلومات، واستخلاص الاستنتاجات والنتائج، والأشراف على مهمات التدقيق لتحقيق ضمان جودة التدقيق الداخلي وتطوير فريق التدقيق.

[1] عبد الواحد محمد، **محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادي**، ص 23.

- **المعيار (2400) تبليغ النتائج:**

تضمن هذا المعيار كيفية توصيل نتائج التدقيق، وأن تكون النتائج موضوعية وواضحة وصحيحة وموجزة وكاملة في الوقت المناسب، وينبغي تصحيح تلك النتائج إذا احتوت على خطأ أو سمو، والإفصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير.

- **المعايير (2500) متابعة سير العمل:**

أوجب هذا المعيار على مدير التدقيق أن يضع نظاما للمتابعة، للتأكد من أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تطبيقها بشكل فعال وأن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر إذا لم تقم باتخاذ أي إجراء، وكذلك التأكد من تنفيذ نتائج التوصيات الواردة في تقاريره.

- **المعيار (2600) إبلاغ قبول المخاطر:**

ركز هذا المعيار على أن عندما يرى مدير التدقيق الداخلي بأن الإدارة قبلت مستوى عالي من المخاطر فعليه أن يناقش الأمر مع الإدارة أولا، وإذا لم يتم حل الإشكال مع الإرادة فإن على مدير التدقيق الداخلي إبلاغ المجلس بذلك.[1]

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخطر الجبائي

مع تطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ازداد ارتباط الخطر بالإنسان وأصبح أشد خطورة من أي وقت مضى، ومع أن الإنسان أصبح اليوم أكثر قدرة على التوقع والتنبؤ لما سيحدث في المستقبل بأسلوب علمي وذلك من خلال التقدم الهائل في الإمكانيات المتاحة له، إلا أنه لا يزال يعاني من القلق الذي يلازمه عند اتخاذ القرارات المرتبطة بحياته.

المطلب الأول: مفهوم الخطر

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت، نذكر منها:

عرف البروفسور نايت Nhight الخطر حالة عدم التأكد الممكن قياسها.[2]

[1] محمد زامل فليح الساعدي: **التدقيق الداخلي في الشركات العامة**، ص 33.

[2] محمد توفيق، جمال عبد الباقي واصف: "**مبادئ إدارة الخطر والتأمين**"، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، 2004، ص 12.

ويرى Young Williams Smith, أن الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج وأن الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميا، وأنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلا.[1]

يمكن تعريف الخطر على أنه مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه.[2]

يمكن تعريف الخطر بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس، وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة.[3]

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف موجز للخطر: وهو حدث مادي يهدد قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: تعريف الخطر الجبائي

يحيط بالمؤسسة الكثير من الأخطاء المختلفة والمتميزة مكانيا وزمانيا، كما تختلف نسبة التأثير على المؤسسة إلى أنه لا يجب تجاهلها مهما ضعف حجم تأثير. ومن بين هذه الأخطار يظهر الخطر الجبائي والذي يختلف باختلاف المؤسسة ونشاطها.

أولا: مفهوم الخطر الجبائي

هناك عدة تعاريف للخطر الجبائي نذكر منها:

يعرف الخطر الجبائي على أنه "كل أعمال التراخي في الاستراتيجية الجبائية والعمليات والتقارير المالية أو الالتزام، والذي يؤثر سلبا على ضريبة الشركة أو الأهداف التجارية لها، نتيجة أعمال غير مقبولة أو غير متوقعة مثل العقوبات، الضرائب الاضافية، الإضرار بالسمعة، الفرص

[1] "**إدارة المخاطر المالية شركات المساهمة المصرية مدخل لتعظيم القيمة**"، الفلسفة كلية التجارة ،جامعة القاهرة، 2005، ص 35.

[2] "**معيار إدارة الخطر**"، الجمعية المصرفية لإدارة الأخطار، www.ermaégypt.org ، 2018/02/27.

[3] طارق عبد العال حماد: "**إدارة المخاطر (أفراد، شركات، بنوك)**"، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 15.

الضائعة، تحريف القوائم المالية، تقييمات غير كافية للمخاطر. ولذاك يجب على المؤسسة تسييره بين المستوى الاستراتيجي والعملي".[1]

كما يعرف الخطر الجبائي في "عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية ونقص الفعالية الجبائية نتيجة عدم معرفة الإجراءات التي تمكن من الاستفادة من الالتزامات الجبائية، فهو نتيجة طبيعية لتعقد وعدم استقرار التشريع الجبائي المطبق مما يؤدي إلى عدم الانسجام والشفافية اتجاه هذا التشريع".[2]

يعرف الخطر الجيائي بأنه "تلك الأعياء الإضافية التي تتحملها المؤسسة بسبب عدم احترامها للقواعد الضريبية وتتمثل هذي الاعياء في العقوبات والغرامات عموما ،ينشأ الخطر الجبائي نتيجة عدم احترام التشريع الجبائي أو بسبب التعقيد والغموض في النظام الضريبي".[3]

كما يعرف الخطر الضريبي "أنه الخسارة المالية الممكنة الحدوث عند تطبيق القواعد الجبائية".[4]

بصفة عامة يمكن القول أن الخطر الجبائي هو وضعية المؤسسة بعد تحملها للتكلفة الجبائية المتمثلة في الغرامات والعقوبات نتيجة عدم التزامها بالقوانين الجبائية.

المطلب الثالث: مظاهر الخطر الجبائي

تبرز مظاهر الخطر الجبائي الناجم عن سوء التسيير أو قصور في التشريع الجبائي من خلال:[5]

---

[1] صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي: "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، عدد 12، 2013، ص 119.

[2] محمد فلاح: "**السياسة الجبائية أهداف وأدوات**"، بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 50.

[3] يوفس مامش، ناصر دادي عدون: "**أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**"، دار المحمدية للطباعة، ط1، الجزائر، 2008، ص 37.

[4] Anneline Venter: "**Strategic tax risk management for south Africa farmers evaluation of an industry leader",** Majister commercial of pretoria, 30/10/2009 ,p:10.

[5] حميداتو صالح: "**دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية**"، مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 103-104.

أولا: المخاطر الأولية

وهي المخاطر الناجمة عن الأخطاء المادية والتي تقلصت بفضل استعمال الاعلام الألي، أو المخاطر الناجمة عن خيارات جبائية غير ملائمة أو عدم الوفاء بشروط امتيازات معينة أو الأخطاء الناتجة عن تفسيرات خاطئة للقانون الجبائي. ولتحليل المخاطر الأولية يجب التفرقة بين الخطأ المادي المعبر عنه بخطأ المحاسبين والخطأ في القرار التسييري الناجم عن الخيار الجبائي.[1]

وتتمثل هذه الأخطاء فيما يلي:

- **الاخطاء المحاسبية:** وتتمثل أهم هذه الأخطاء في:

أ- مخاطر ناتجة عن أخطاء في الميزانية: وهي:

- الأخطاء التي تحدث في احتساب بعض أصول الميزانية، كأن تكون هذه الأصول غير مسجلة في الميزانية في حين أن التكاليف المتعلقة بها مسجلة في جدول حسابات في جدول حسابات النتائج.
- الأخطاء المتعلقة بتقييم المخزون مما يؤدي إلى الدفع من قيمته ،وعدم إعادة تسديد الرسم على القيمة المضافة المسترجع لمجمل السلع في حالة التنازل أو توقيف النشاط تسديد الرسم على القيمة المضافة المسترجع لمجمل السلع في حالة التنازل أو توقيف النشاط.

ب- المخاطر الناتجة عن الأخطاء في حسابات التسيير: ومن اهمها نجد:

- الأعباء وترتكز خاصة في أعباء الاستغلال وبدرجة أقل الأعباء المالية كما يمكن أن نسجل أخطاء في الأعباء الاستثنائية.
- عدم طرح الاهتلاكات من الربح الخام ،مما يؤدي إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار التناقص في عناصر الاستثمار.

[1] Richard chotin ,le dix la petite entreprise et l'expert-comptable joux d'acteur et stratégie judicieuse, paris p104.

- عملية الإضافة والتخفيض للأعباء أثناء حساب النتيجة قد تشكل مصدر خطر في تحديد النتيجة الجبائية.[1]

ج- المخاطر التي تحدث نتيجة العناصر الأخرى:

إضافة إلى الاخطاء التي تظهر في الميزانية وحسابات التسيير هناك بعض الأخطاء المرتبطة بالرسم على القيمة المضافة والمؤسسات الحديثة.

- **الرسم على القيمة المضافة:** مراقبة الرسم على القيمة المضافة يتوقف على التدقيق الجيد للنظام الجبائي المطبق مع الأخذ بعين الاعتبار حدود رقم الأعمال من جهة، ومن جهة أخرى مراقبة تصريحات المؤسسة (المعدلات، الحسومات، الاسترجاعات ...إلخ)، لأن تصريحات المؤسسة من أهم مصادر الخطر الدائم في المؤسسة.
- **حالة المؤسسات الحديثة:** تعترض المؤسسات حديثة النشأة عدة صعوبات تجعلها عرضة للخطر الجبائي أهمها كونها قد لا تتوفر على الشروط التي تمكنها من الاستفادة من بعض الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي:

✓ قلة الخبرة في مجال التسيير الجبائي نظرا لحداثة العلاقة مع الإدارة الجبائية.

✓ اهتمام الادارة الجبائية بالمؤسسات قديمة النشأة مما قد يعطي انطباعا للمؤسسات الحديثة بضعف الادارة.[2]

- **الخطأ في القرار التسييري:** هو القرار الذي يتخذه المسير قصد اختيار بديل جبائي من البدائل المتاحة، وباعتباره قرار يحتمل الصواب من الناحية القانونية، وقد يحتمل الخطأ كذلك.

أ- **القرار التسييري القانوني:** أتاح التشريع الجبائي عدة خيارات قانونية لعمل المسير الجبائي على استغلالها، فالقرار التسييري القانوني هو قرار من مجموعة الخيارات الجبائية المتاحة، ومن أمثلة ذلك:

---

[1] أسيا ناصري: "**مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 11-12.

[2] بوعلام ولهي: "**ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد12، 2012، ص 142.

- اعتماد طريقة معينة للاهتلاك.
- حرية اختيار طرق تقييم المخزون.
- إعادة تقييم بعض عناصر الميزانية أو عدم القيام بذلك وهذه القرارات ملزمة للمؤسسة وللإدارة الجبائية معا بناء على مبدأ عدم التدخل في التسيير.

ب- القرار التسييري غير قانوني: وهو القرار التسييري الذي يتعارض مع نصوص التشريع الجبائي مثل:

- حسم أعباء قابلة للحسم (كالغرامات مثلا).
- تسديد ديون مستحقة فيما بعد.

المطلب الرابع: مصادر الخطر الجبائي

مصادر الخطر الجبائي في المؤسسة تتمثل في أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة، وأخر ناجم عن التشريع الجبائي وسيتم توضيحهما كالتالي:[1]

1 – أسباب ناجمة عن ضعف تسيير المؤسسة : إن عدم التحكم في التسيير الجبائي يشكل بطبيعة الحال أهم المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة وذلك لعدة أسباب:

- عدم المتابعة المستمرة للجانب الجبائي في المؤسسة، لأنه في الغالب يكلف مستخدمي الحسابات بالجباية ونظرا للحجم الكبير في الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم، وضعف تكوينهم من الجانب الجبائي يؤدي بهم إلى عدم إعطاء الأولوية لهذا الجانب.
- نتيجة المكانة غير اللائقة التي تحتلها الجباية ضمن أولويات المؤسسة، فإن ذلك قد يعرضها لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات الجبائية المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، كعدم إيداع التصريحات الجبائية في مواعيدها المحددة قانونا.
- شدة المنافسة وعدم التحكم في الموارد المالية نتيجة سوء التسيير وعدم كفاءة المسيرين ،يؤدي بهم غالبا إلى تأجيل دفع الضرائب المستحقة للاستفادة من السيولة وهذا يعرض المؤسسة لمخاطر عدم الانتظام تجاه إدارة الضرائب.

[1] حميداتو صالح: حميداتو صالح: "**دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية**"، ص 100.

- اعتماد الهيئات الحكومية وأصحاب المشاريع في إعطاء الصفقات على سعر الأدنى المعروض، مما يؤدي ببعض المؤسسات لتخفيض الأسعار قصد الفوز بالصفقات دون إجراء دراسات معمقة للتكاليف الحقيقية للمشروع مما يضطرها أخيرا إلى المراهنة على التهرب لعدم دفع الضرائب وتأجيلها. الشيء الذي يعرضها لمخاطر جبائية قد تؤدي إلى افلاسها وانسحابها من السوق.

2-**أسباب ناجمة عن التشريع الجبائي:** يسعى التشريع الجبائي من خلال القوانين والإجراءات التي تحدد وعاء ضريبي يضمن ايرادات الدولة التي تجب على المؤسسة، باعتبارها أحد الموارد الأساسية لتمويل الخزينة العامة. فالجانب الجبائي من جملة المتغيرات الاقتصادية الهامة التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار، لما له من تأثير على اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي، كذلك على التوازنات المالية للمؤسسة ومؤشرات أدائها، لذا فتعقد التشريع حتما من مصادر المخاطر الجبائية على المؤسسة الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال:

- التعديلات المستمرة في التشريع الجبائي يؤثر على تسيير جباية المؤسسة، فالتعديلات المستمرة يصعب رصدها ومتابعتها سواء من قبل مسيري المؤسسات وحتى موظفي الإدارة الجبائية.

- تعدد الضرائب وارتفاع العبء الضريبي تؤدي بالمؤسسة إلى سلك طرق غير قانونية لتفادي دفع الضريبة.

- غياب الحوار بين الإدارة الجبائية والمؤسسة ،مما يجعل الإدارة خصما للمؤسسة بدل أن تكون المستشار والمساعد لها.

- كذلك من المخاطر الجبائية التي تتعرض لها المؤسسة بعض التفسيرات للقواعد الجبائية من قبل الإدارة الجبائية التي يصعب التنبؤ بها مما قد يلحق ضررا بالمؤسسة ويشكل خطرا لها، كما أن اختلاف القراءات من مصلحة جبائية للأخرى يجعل تطبيق القواعد الجبائية متباين بين المصالح وهذا ما يؤدي إلى نشوء انطباع سيء عن الإدارة الجبائية، وبالتالي فإن تطبيق القانون الجبائي وتفسيراته المتعمدة في شكل تعليمات ومناشير تشكل مصدرا للمخاطر الجبائية في المؤسسة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسة محمد السعيد سعيداني

دراسة محمد السعيد سعيداني الموسومة بـ "إسهام المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر الجبائية بالمؤسسات الاقتصادية"، مجلة أفاق علوم إدارة واقتصاد، المجلد 6، (2022)، ص261-280 اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي: المنهج الوصفي لإبراز الجانب النظري أما الجانب التحليلي لتبيين الجانب التطبيقي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تدنية الخطر الجبائي وإبراز عملها في تصحيح وتصويب الأخطار وتقديم النصائح للحد منها من خلال تطبيق الدراسة الميدانية على بعض المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، توصلت الدراسة إلى عدة منها أهمها:

- تقارير المراجع الداخلي تمكن المؤسسة من تفادي المخاطر الجبائية أو تخفيضها وعدم الإخلال بالالتزامات الجبائية كما أن لدى المؤسسة التزامات تصريحيه عديدة والتلاعب بأحد هاته التصريحات قد يحمل المؤسسة تكلفة إضافية.
- تسمح المراجعة الداخلية بالكشف عن مناطق الخطر الجبائي أين تكون المؤسسة قد ارتكبت أخطاء ومخالفات ذات طابع جبائي أو محاسبي.

المطلب الثاني: دراسة إبراهيم وبعزيز

إبراهيم وبعزيز "دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، بجامعة البليدة2، العدد16، جوان 2017، اعتمد الباحث في دراسة علم المنهجية الوصفي التحليلي.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى قيام المراجع الداخلي بدورة في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية عن تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر التي تحيط بالمؤسسة، وأنه يتم إدارتها وتخفيف أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول للخطأ حيث توصلت إلى النتائج التالية:

- لا تساهم المراجعة الداخلية في تحديد الاستراتيجيات والآليات المناسبة للاستجابة للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية.

- غياب ثقافة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وعدم تخصيص مصلحة أو إدارة لها ضمن هيكلها التنظيمي.
- انحصار دور المراجعة الداخلية في الدور التقليدي لها فقط من خلال مراجعة وفحص الحسابات والقوائم المالية وعدم التركيز على الدور لحديث وفقا للمقاربة بالأخطار، والتأكيد على أن المخاطر المحتمل حدوثها تدار بفعالية.
- ضرورة وضع مصلحة لإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الاقتصادية وتنظيم دورات تدريبية للمراجعين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر المرتبطة بالمؤسسات وكيفية مواجهتها.

المطلب الثالث: دراسة كنوشة عبد الوهاب

كنوشة عبد الوهاب "دور التدقيق الداخلي في السيطرة على الخطر الجبائي المتعلق بالرسم على القيمة المضافة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 9 العدد: 2022، ص415. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في السيطرة على الخطر الجبائي المتعلق بالرسم على القيمة المضافة من خلال إبراز الدور يلعبه التدقيق الداخلي في منع واكتشاف الاختلافات والأخطاء بمختلف العمليات التي تخص الجانب الجبائي والتي تساهم في التحكم الفعال بمختلف المخاطر الجبائية واقتراح جملة من الإجراءات التي يجب اتخاذها للحد من احتمال وقوع الخطر الجبائي، وتدنية عواقبه الوخيمة إذا وقع من خلال هذه الدراسة نم استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر التدقيق الداخلي ذو أهمية كبيرة في عملية التأكد من موثوقية ومصداقية التصريحات الجبائية من طرف المؤسسة أي التأكد من امتثالها لمختلف القوانين والتشريعات التي يفرضها النظام الجبائي. القوانين والتشريعات التي يفرضها النظام.
- يساهم التدقيق الداخلي للمؤسسة محل الدراسة في ضمان امتثال المؤسسة للقواعد الضريبية المعمول بها، مما يؤدي ذلك اكتشاف مختلف المخاطر الجبائية والتحكم بها قبل وقوعها، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحثون تبين أن الفرضية صحيحة، حيث تم ملاحظة أن وظيفة التدقيق الداخلي تساهم من خلال الإجراءات والممارسات المتبعة لأداء وظيفتها (الفحص والتحليل التفصيلي) إلى ضمان أن المؤسسة تتمثل لمختلف الضوابط

والقوانين الضريبية مما يجعلهما أقل عرضة لوقوع مخاطر جبائية تنعكس على الوضعية المالية.

المطلب الرابع: دراسة بالقاسم كحلولي أحلام

بالقاسم كحلولي أحلام "دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبة، مجلة الباحث الاقتصادي (cheec)، المجلد 16، العدد 1 جوان، 2018، ص199-224. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبة في المؤسسة محل الدراسة ومن خلال الدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تساهم جودة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة محل الدراسة ومن خلال الاستقلالية الموضوعية بالإضافة إلى الكفاءة المهنية وتساهم أيضا الأنشطة التي يمارسها المتفقون الداخليون في تحقيق جودة المعلومات المحاسبة على مستوى المؤسسة، وتتمثل هذه الأنشطة في تقييم وتحسين نظامي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبة، وذلك بتوفير تأييد معقول حول موثوقية المعلومات المحاسبة، ومدى توفر خاصيتي الملائمة والثبات.

المطلب الخامس: دراسة رمضان مراد محمود جاب الله

رمضان مراد محمود جاب الله "دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية "مجلة الإدارات المالية والتجارية، العدد الثاني، 2022، اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتفسير العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات كما تهدف أيضا إلى القيام بعمل استبيان للتعرف على دور المراجعة الداخلية في أقيم مدى جدوى القرارات الإدارية المتخذة داخل الشركة ويساهم في تطوير المراجعة الداخلية وزيادة ثقة أصحاب المصلحة فيها وزيادة ملائمة معلومات القوائم الملية وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– تعتبر المراجعة الداخلية من أهم آليات الحكومة التي تساهم بشكل كبير الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

– المنظمات التي بها إدارة متخصصة وفعالة للمراجعة الداخلية، لديها قدرة أكبر على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

– توجد علاقة معنوية ايجابية بين دور إدارة المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقرير المالية بالشركات المصرية.

المطلب السادس: دراسة نور الدين مزياني

نور الدين مزياني "ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الجزائرية في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية مجلة العلوم الإنسانية –جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 28/27، اعتمد الباحث أسلوب التحليل الاحصائي والاستدلالي تهدف هذه الدراسة الى تشخيص واقع التدقيق الداخلي بالمؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال الوقوف على الممارسات الفعلية ومقارنتها بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والتعرف على جوانب النقص في هذه الممارسات وحصر مختلف الصعوبات التي تعرقل دوره اكثر وتعظيم مساهمته في العملية الإدارية للمؤسسة العمومية الجزائرية بعد ان قام الباحث بدراسة ميدانية لإحدى المؤسسات العمومية خلص الى النتائج التالية:

– تتفق ممارسات التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العمومية محل الدراسة بدرجة مقبولة (80،98%) مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المعتمدة وذلك لإدراك الهيئات العليا والمدققين الداخليين في هذه المؤسسات لأهمية الالتزام بهذه المعايير في ضمان تحقيق اهداف التدقيق الداخلي وجودة اعمال التدقيق.

كما أظهرت نتائج الدراسة ان هناك عجزا كبيرا في عدد المدققين الداخليين في المؤسسات محل الدراسة وذلك بسبب عدم تمكنها من توظيف الكفاءات المطلوبة والملاءمة للوفاء بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها وأظهرت أيضا ضعف الخبرة المهنية للمدققين الداخليين وعدم حيازتهم على شهادات مهنية في التدقيق الداخلي، كما ان وظيفة التدقيق الداخلي في اغلب المؤسسات محل الدراسة مرتبطة بالإدارة العليا ووجود غموض لدى الموظفين بحقيقة اهداف التدقيق الداخلي،

والخدمات التي يقدمها نتيجة للضعف في تطبيق سياسة اتصالية فعالة تمكن من التعرف بنشاط التدقيق الداخلي وتحسين كل الأفكار الخاطئة منه.

المطلب السابع: دراسة أسماء مزيمش

أسماء مزيمش، عمر شريفي " صور التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية التسيير الجبائي بالمؤسسة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية المجلد 08 العدد01، مارس 2021 اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي اما في الجانب التطبيقي اعتمد على دراسة حالة تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية التسيير الجبائي حيث قام الباحثان بدراسة ميدانية على مستوى شركة الاسمنت فقدت التوصل الى النتائج التالية:

- وجود المام كافي بالأمور الجبائية من طرف موظفي قسم المحاسبة بالشركة وتدقيق ذلك من خلال الفحص الذي قام به على مختلف الضرائب بالشركة حيث يتم إيجاد أخطاء فيما يخص حساب الضرائب والتصريحات الجبائية، وقد يفسر ذلك بالدورات التكوينية التي يستفيدون منها بشكل متمر.
- المدقق الداخلي يسعى الى التأكد من المعلومات الواردة في القوائم المالية وذلك لإضافة عنصر الثقة والمصداقية فيها، حيث يقوم بفحص الجوانب المحاسبة التي لها علاقة بمختلف الضرائب التي تخضع لها الشركة والتأكد من صحتها وبالتالي تجنب المخاطر الجبائية
- تتوقف فعالية التسيير الجبائي على مدى فعالية وكفاءة المدقق الداخلي، فكلما كان قادرا على اكتشاف النقائص الموجودة في السياسة الجبائية المتبعة من طرف الشركة والعمل على تصحيحها للرفع من فعاليتها.

أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أننا قمنا بدراسة مدى فعالية التدقيق الداخلي في الحد من الخطر الجبائي بالمؤسسات الاقتصادية:

- تجنبنا الأساليب المتبعة لجمع المعلومات في الدراسات السابقة مثل (الاستبيان).
- اعتمدنا على أسلوب المقابلة المباشرة.
- دراستنا تهتم بالتدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية عكس بعض الدراسات السابقة التي أهملت دور الوظيفة الجبائية، ولم تعطي لها أهمية مثل دراسة "إبراهيم بوعزيز".

أما باقي الدراسات فاتفقت مع دراستنا كون التدقيق الداخلي يسمح بالكشف عن مناطق الخطر الجبائي.

الفصل الثاني:

واقع التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الجبائية بمؤسسة خدماتي "Condor"

تمهيد:

إن أساليب التدقيق الداخلي مهما كان يتميز بالصرامة من جهة والردع من جهة أخرى يبقى في أمس الحاجة إلى إيجاد المبادئ والأطر الأساسية التي عن طريقها تكون الضوابط الجبائية ذات فعالية في الميدان، وذلك من خلال العمل على تغيير الجباية وتوعية المواطن، وهكذا شيئا فشيئا تتميز ذهنية المكلفين وتتوضح أخلاقيات المهنة للحد من الخطر الجبائي.

المبحث الأول: الإطار المنهجي والتعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: تعريف موجز لشركة خدماتي

منذ نشأتها عام 2017 كانت (SAP KHADAMATY) خدماتي موجها في مجال الإصلاح والصيانة وخدمات مركز الاتصال بإضافة إلى توريد قطع الغيار للأجهزة المنزلية والمنتجات المحمول (Mobile téléphony)، مع القدرة على معالجة أكثر من 300000 طلب سنويا عبر شبكتهم المباشرة وغير المباشرة التي تغطي أكثر من 85% من الأراضي الوطنية، بالاعتماد على المعرفة التقنية والعملية التي يقودها نظام معلومات حديث، وهي شريك قوي ورشيف يتمتع بخبرة (SAP KHADAMATY) خدماتي برأسمالية كبيرة تسمح لها بأن تكون مرجعا من حيث خدمته العملاء.

أولا: الثقافة والمنهجية التي تتبعها خدماتي

روح الفريق: معرفة كيفية دعمهم لبعضهم البعض

التحديات: اختيار مزيف الخيال والإبداع.

خدمة العملاء: تقديم خدمات تحكي العمل.

خدمات: تبذل قصار جهدها لكسب رضا عملائها والحفاظ على صورة علامتها التجارية

نتائج: تسعى جاهدة لتقديم نتيجة قيمة ومميزة لعملائها.

ثانيا: حقائق سريعة عن (SPA KHADAMATY) خدماتي

- مركز اتصال يضم 100 مركز يتعامل مع مليون مكالمة في سنة.
- أكثر من 450 موظف و30 متدرب.
- حجم الأعمال السنوي 1.5 مليار دينار.
- رأس المال 100 مليون دينار.
- 550.000 متابع على Facebook عدد المتبعين 2 مليون شخص، أكثر من 5000 طلب تم استلامها ومعالجتها شهريا.

- فريق من الشركاء يتفوق بها (كوندور العملاقة، RAYLAN، كريستالات، BOSCH، TEFAL، كروبس ... وغيرها).
- 08 مراكز إصلاح 37 شركاء الامتياز (CLP)، 150 وكيل معتمد، 30 نقطة إسقاط عبر أرامكس في المنطقة الغربية.

المطلب الثاني: وظيفة شركة خدماتي

إن صيانة وإصلاح وتقدير غيار الأجهزة المنزلية ومنتجات الأجهزة المحمولة هي جوهر عملهم. ويغطي العمل مجموعة كاملة من الأجهزة المنزلية وأحدث أجهزة التلفزيون والهواتف المحمولة، يتم تنفيذ جميع الخدمة من قبل خدماتي التي تعمل إما في الموقع أن طريق إرجاع المنتجات أو في المنزل عن طريق نقل فرقهم في ورش عمل متنقلة مجهزة.

يعمل الفنيون لديهم على أكثر من 350 ألف منتج سنويا بناء على المعرفة التقنية المقوية والعملية التي يقودها نظام المعلومات.

مراكز الصيانة موجود في جميع أنحاء البلاد والوكلاء المقدمون وشركاء الامتياز القريبون من العملاء، يقود الفريق شغف الخدمة واكتسب المزيد والمزيد من ثقة العملاء، واحترام التزامات رضا العملاء.

أولا: النشاط الرئيسي

شركة خدماتي متخصصة في خدمة العملاء بعد البيع من العلامات التجارية النشطة وغيرها من العلامات التجارية (Infinix, Huawei, ACE Mobile, Cristor, Nardi, Samsung) ونستأنف أنشطة مثل:

- إصلاح واستبدال المنتجات الضمان الممتد وعقود التأمين،
- استفادة قطع الغيار المستعلمة،
- تركيب مكيفات،
- بدء تشغيل الأجهزة المنزلية،
- تأجير محطات مركز الاتصال،

- بيع قطع غيار أصلية،
- المشورة الفنية،
- الخط الأخضر 3075 للمساعدة الفنية،
- الحملات الوقائية والعلاجية.

ثانيا: قيمهم

يبذلون قصار جهدهم لخدمة عملائهم النهائيين من خلال مدونة أخلاقية تستند إلى:

1. المسؤولية الاجتماعية؛
2. رضا العملاء؛
3. التميز؛
4. النزاهة؛
5. الثقافة الإدارية؛
6. الأخلاق المهنية السرية.

المطلب الثالث: أهداف مؤسسة خدماتي "كوندور"

- **تحسين تجربة العميل:** يعرفون عملائهم وكيفية تقديم تجربة مخصصة ومناسبة؛
- **تقليل التكاليف:** وفر المال عن طريق تحسين جودة الخدمة الخاصة بهم والاستعانة بمصادر خارجية هو رافعة قوية للقدرة التنافسية؛
- **زيادة الظهور:** من خلال إثراء المحتوى الخاص بهم، يتم تحسين ظهور صورة العلامة التجارية.

نظام الجبائي المتبع حقيقي لأنها شركة ذات شخص معنوي وذات أسهم تنشط ضمن مجمع جبائي رقم الأعمال سنوي 8000.000.

فترة التصريح سنوي وشهري، حيث سنوي G04 يحتوي على IBS, TAP والشهري G50 يحتوي على IRGs, TAP, VA، حقوق الطابع.

المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الجبائية مؤسسة خدماتي (condor)

في هذا المبحث سيتم التطرق الى عرض المقابلة وتحليل نتائجها.

المطلب الأول: تخطيط وتصميم الدراسة

قد حاولنا في الفصول النظرية تقديم الإطار النضري للتدقيق الداخلي والاهمية التي يلعبها في سبيل حماية المؤسسة من جملة المخاطر الجبائية التي يمكن ان تتعرض لها، لذا سنحاول في هذا المبحث التعمق في الدراسة أكثر وذلك من خلال اسقاط المفاهيم النظرية على مؤسسة "خدماتي"، حيث تم الاعتماد على منهجية معينة تتمثل في:

أولا: فترة الدراسة التطبيقية

تم اجراء الدراسة لمدة 5 أيام من الفترة بين 2023/05/07 إلى 2023/05/11

ثانيا: أدوات الدراسة

1-المقابلة الشخصية:

من المعروف ان المقابلة الشخصية تتم بتواجد الباحث من المستقصي منه واحد أو أكثر وتوجيه مجموعة من الأسئلة تكون معه مسبقا لجمع البيانات اللازمة، ولقد اعتمدنا على أسلوب المقابلة في جمع المعلومات المتعلقة بمؤسسة "خدماتي" حيث قمنا بعدة مقابلات مع مسؤولين المؤسسة منهم:

- مسير المالية والتدقيق.
- رئيس مصلحة المحاسبة العامة.
- المدقق الداخلي.

2-الملاحظة المباشرة:

ان الملاحظة تجعلك تسجل الظواهر فور حدوثها تسجل الظواهر فور حدوثها دون الاعتماد على رغبة من تتم ملاحظتهم في إعطاء البيانات المطلوبة، كما تقل فيها احتمالات

التحيز لمضي وقت قصير بين حدوث الظاهرة ووقت تسجيلها، لذا اعتمدنا على الملاحظة المباشرة لملاحظة سير عمل مؤسسة "خدماتي".

3-تحليل المعلومات:

يتم تحليل المعلومات من خلال الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة

بعد قيامنا بإجراء دراسة ميدانية عن طريق اجراء مقابلات في مؤسسة "خدماتي".

والذين حاولوا الإجابة على معظم الأسئلة المقدمة لهم.

أولا: الأسئلة الخاصة بالمقابلة

1. هل يحتل التدقيق الداخلي مكانة أساسية في المؤسسة؟
2. ما هو تنظيم خلية التدقيق الداخلي بالمؤسسة؟
3. ماهي أهم المهام المسندة للتدقيق الداخلي في مؤسسة "خدماتي"؟
4. هل المؤسسة يمكنها التنبأ بالمخاطر الجبائية التي ستوجهها؟
5. كيف ساهم التدقيق الداخلي في تحسين التسيير الجبائي في للمؤسسة؟
6. كيف تتم عملية التدقيق لتجنب الخطر الجبائي في المؤسسة؟
7. هل هناك دورات تكوينية وتدريبية للتعامل مع المخاطر الجبائية؟
8. ماهي المخاطر التي تعرضت لها المؤسسة والسياسات المنتجة لمواجهتها من طرفها؟
9. هل تسمح لنا المؤسسة بالقيام بعملية التدقيق الداخلي بالمساعدة من المدقق؟

ثانيا: الأجوبة الخاصة بالقابلة

1. نعم كونه أداة لكشف الاختلاسات والتلاعب داخل المؤسسة وإيجاد الحلول لها وكذلك ضمان تطبيق وتحسين الرقابة الداخلية وكونه أيضا وسيل تساهم بشكل فعال في ضمان استمرار المؤسسة وخلق قيمة مضافة وتحسين عملياتها.
2. تنظيم خلية التدقيق الداخلي بالمؤسسة:

الشكل رقم (1): هيكل خلية التدقيق الداخلي

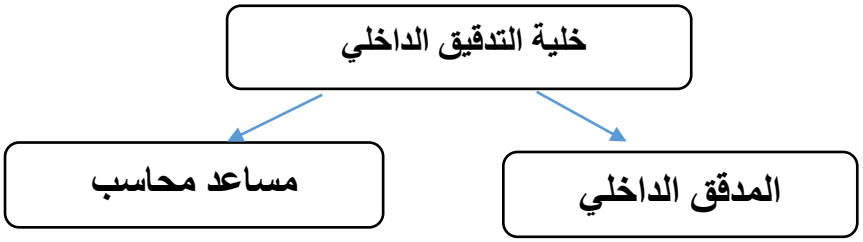

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقابلة مع المدقق الداخلي

- **مسؤول خلية التدقيق الداخلي:** وهو المدقق الداخلي ويقوم بإعطاء التوجيهات اللازمة ورفع النتائج والتقارير والتوصيات للإدارة.
- **مساعد محاسب:** يختص بإنجاز العمليات المحاسبة وتسجيلها.

3-المهام المسندة للتدقيق الداخلي في مؤسسة "خدماتي" كالتالي:

- حماية أصول المؤسسة والتحقق من وجودها.
- تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي السنوي حسب الخطة الموضوعة وكذلك تنفيذ أي خدمة من الإدارة العليا.
- التحقق من التزام ادارة المؤسسة بتنفيذ الأهداف والسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح التي اعتمدتها الإدارة العليا في خطتها السنوية.
- التأكد من دقة وصحة البيانات بالسجلات المحاسبة ودرجة الاعتماد عليها.
- التأكد من عدم وجود أخطاء في التصريحات الجبائية للمؤسسة.

4-تقوم مؤسسة خدماتي بالتنبأ وتحديد المخاطر الجبائية التي قد تواجهها بالاعتماد على نموذج price waterhouse coopers والذي يحدد المخاطر الجبائية كالتالي:

- **المعاملات المعتمدة والمبهمة:**

- عدم مشاركة السلطات الضريبية في المعاملة في الوقت المناسب.
- عدم إدراك المخاطر المرتبطة بالمعاملة وتوثيقها القانوني.
- الجهل بالممارسات الإدارية بالنسبة للمكلف بإعداد التصريحات في المؤسسة يجب ان يكون على دراية تامة بصحة بالمعلومات.

- **المخاطر الظرفية:**

- شركة مضطربة اجتماعيا.
- سوء تفاهم بين الشركاء مما أدى الى نزاعات عديدة.
- زيادة الثروة غير متوافقة مع الدخل المعلن.

- **مخاطر الامتثال او مخاطر عدم الامتثال للقانون:**

- ترتبط هذه المخاطر أولا بالسياسة العامة للشركة ومن ثم تعمل على جودة إجراءات الإدارة وتلخيص البيانات المحاسبة والضريبية ومراجعتها (تدقيق داخلي).
- موثوقية نظام المعلومات.
- إجراء الرقابة الضريبية (تحديث التشريعات واللوائح والممارسات الجديدة).

- **مخاطر المحاسبة:**

المحاسبة كأداة مركزية وهي الأساس الرئيسي لعمليات التدقيق الضريبي وبالتالي اكتشاف المخاطر لذلك تعتبر المصدر الأول الذي يشكل خطر على المؤسسة.

- **مخاطر التسيير:**

عدم اخذ إدارة الشركة بعين الاعتبار أهمية الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة وذلك من خلال عدم القيام بدورات تكوينية للموظفين المعنيين.

- **مخاطر السمعة:**

- تعد السمعة الطيبة للمؤسسة أداة قيمة للحفاظ على الاستمرار.
- يتم تحديد المواقف من خلال سمعة الشركة المتعامل معها (سواء من طرف إدارة الضرائب او الموردين والعملاء).
- يمكن ان يؤدي الفشل الضريبي الخطير الى الاضرار بسمعة الشركة.

- **مخاطر عملية:**

يجب ان يكون المدقق على دراية بالمعلومات الموجودة في الفواتير ووصولات التسليم، والمعلومات الخاصة بالزبائن والموردين.

5-مساهمة التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية التسيير الجبائي للمؤسسة، يلعب التدقيق الداخلي دورا كبيرا في الرفع من فعالية التسيير الجبائي وتحسينه حيث يساهم في التشخيص السليم للمخاطر الجبائية والوقاية منها وكذلك زيارة الثقة في القوائم المالية.

- **التشخيص السليم لمواقع الخطر:**

التدقيق الداخلي له دور هام في عملية إدارة المخاطر الجبائية وتحديدها وذلك من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، والتأكد من صحتها واتخاذ التدابير اللازمة.

وهذا راجع الى المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر الجبائية ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط واستراتيجيات واهداف المؤسسة.

- **الوقاية من المخاطر الجبائية:**

الخطر الجبائي هو خطر يتعلق بسلوك المؤسسة اتجاه الالتزامات نحو الإدارة الجبائية فهو يتولد عن عدم الفهم الجيد او سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي أو بغرض الغش أو التهرب الجبائي، الامر الذي يؤدي بالمؤسسة الى تشويه سمعتها امام الإدارة الجبائية يترتب عليه عقوبات وغرامات إضافية.

يساهم التدقيق الداخلي في هذه الحالة انتظام عملياتها بما يتماشى مع الاحكام الجبائية وكشف الاختلاسات والتلاعبات التي قد تؤدي بالمؤسسة الى الوقوع في المخاطر قبل وقوعها.

- **زيادة الثقة في القوائم المالية:**

القوائم المالية هي المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه المدقق الداخلي للتأكد من صحة المعلومات قبل الوقوع في الخطر، لذا فان التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في زيادة الثقة في القوائم المالية نتيجة خلوها من الأخطاء.

6-كل سنة تقوم مؤسسة خدماتي بإرسال الموظفين المعنيين بعملية التدقيق الداخلي للقيام بدورة تكوينية فيما يخص التغيرات التي تطرأ على قانون المالية للسنة الجديدة

والتعديلات التي تخص النصوص التشريعية الجبائية للقدرة على التعامل مع المخاطر االجبائية التي قد تواجهها المؤسسة في كل سنة.

7-تتم عملية التدقيق الداخلي لتجب الخطر الجبائي في المؤسسة كالتالي:

- **الرقابة على العمليات الجبائية والتصريحات:**

- رقم الاعمال المصرح به في G50 يساوي مبلغ رقم الأعمال لنفس الشهر.
- التأكد من معدلات الضريبة 19%.
- التأكد من الضرائب التي يتم التصريح بها (IRG، TAP، TVA)

- **تقييم مدى توافق التصريحات مع القوانين الجبائية:**

- التأكد من دفع المستحقات في الآجال القانونية (20 من الشهر الموالي).
- في حالة عدم التصريح والتسديد يترتب على ذلك غرامة تأخير 10% وتصريح 10%.
- التأكد من ان المكلف ليس موجود ضمن قائمة الغشاشين.

- **تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف:**

✓ **نقاط القوة:**

من خلال عملية التدقيق يمكن استخراج نقاط القوة التي تمتاز بها المؤسسة:

- الحفاظ على المستندات التي تثبت العمليات المصرح بها.
- قلة الأخطاء في لتصريحات الجبائية والتوافق مع القوانين الجبائية.
- القيام بتقارب بين التصريحات الجبائية وحسابات الضرائب في المخطط المحاسبي.

✓ **نقاط الضعف والتي تسعى المؤسسة لتداركها والحد منها:**

- عدم وجود مدقق داخل الشركة.
- عدم القيام بدورات تكوينية في مجال الوظيفة الجبائية.
- تراكم المهام على مستوى مصلحة المحاسبة.
- قلة الموظفين المسؤولين على الوظيفة الجبائية.
- عدم وجود مستشار خارجي يكون متخصص في المسائل الجبائية.
- غياب رزمانة تحدد تواريخ التصريحات الجبائية الواجب القيام بها.

8-لم تتعرض المؤسسة للمخاطر الجبائية مسبقا نظرا لوجود مصلحة التدقيق الداخلي للمؤسسة.

9-تم السماح للطالبتين بإجراء عملية التدقيق الداخلي للمؤسسة وذلك بمساعدة المدقق الداخلي لها بالاستعانة بالملاحق.

المطلب الثالث: تحليل الدراسة (اختبار صحة الفرضيات)

أولا: التحليل

من خلال ما لخصناه في هذه المقابلة نستنتج:

من خلال المشرفين لاحظنا أن المؤسسة محل الدراسة تستعين التدقيق الداخلي في مختلف وحدتها فهي تبني عند تنفيذ مهامها منضبطا، حيث تعتمد عليه المؤسسة باعتباره المصدر الأكثر موثوقية الذي يصب في مصلحة المؤسسة وتقوم بتزويد المؤسسة بمختلف المعلومات التي تفيدها ويجعلها أكثر تطورا عند تحقيقها لأهدافها المرجوة. ويعتبر التدقيق الداخلي كذلك كمستشار من طرف المدير وذلك من خلال تقاريره التي تحتوي على معلومات تفصيلية غير متحيزة.

لكن هذا لا يعني خلو المؤسسة من الأخطاء وخير دليل على ذلك هو التقارير المقدمة من طرف التدقيق الداخلي سواء كانت إيجابية أو سلبية، فواجب المؤسسة عند الاعتماد على التدقيق الداخلي منحه الاستقلالية التامة والثقة في معالجة وتصحيح أهم النقائص والعمل على زيادة الاهتمام به وتفعيل دوره لما له من أثر إيجابي في اكتشاف مختلف المخاطر وخاصة الجبائية، كما لاحظنا أن المؤسسة لها دراية كاملة للمخاطر الجبائية التي تواجهها سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها، فهي من الصعب السيطرة عليها إلا أنها تحاول القضاء عليها.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات.

بعد عرض مختلف جوانب الموضوع النظري والتطبيقي توصلنا الى النتائج المرتبطة بالفرضيات الموضوعة مسبقا.

خلاصة الفصل:

هدفت الدراسة الميدانية إلى دراسة وتحليل مساهمة التدقيق الداخلي للحد من الخطر الجبائي وذلك لتحقيق الفعالية الجبائية من وجهة نظر القائمين، يعمل التدقيق على تفعليها وتطويرها ونستنتج من الدراسة والتحليل ما يلي:

- مدى دقة وكفاية برنامج التدقيق الداخلي للحد من الخطر الجبائي في المؤسسة محل الدراسة؛
- تنفيذ برنامج التدقيق الداخلي بشكل فعال، يمكن أن يحقق إيراد وحصيلة ضريبية كبيرة من خلال تحقيق فعالية جبائية للحد من الخطر الجبائي؛
- التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني يعد من أهم مظاهر الاستدلال على مستوى مقبول الفعالية؛
- إن غياب الكفاءات المتخصصة في نظام التدقيق الداخلي سوف يضعف من كفاءته بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والمعلومات التي تستدعي توفر كفاءات جد متخصصة.

الخاتمة

تقوم المؤسسة الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها فهي تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجمها وتشعب أعمالها وهذا ضمانا لبقائها واستمرارها، وحتى تقوم المؤسسة بمتابعة كل أنشطتها ومهامها أصبحت تولي أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي باعتباره وظيفة مستقلة داخل المؤسسة والتي تقوم على أساس فحص وتقييم الجوانب المالية وغير المالية داخل المؤسسة، وتهدف هذه الأخيرة إلى تنفيذ السياسات التي تضعها الإدارة للمحافظة على أصولها وحمايتها من الأخطار الجبائية.

الإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا:

1-حيث بينا أن: يعتبر التدقيق الداخلي نشاط مستقل داخل المؤسسة لتقييم ومراقبة العمليات، ويكون في خدمة الإدارة.

2-يقصد بالخطر الجبائي أنه عبء ناتج عن عدم التزام المؤسسة بالتطبيق ما جاء به التشريع الجبائي أو الفهم الخاطئ لنصوص ومحتوى هذا التشريع.

3-ينجح التدقيق الداخلي في تحقيق أهدافه من خلال اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها. والاطلاع الدائم على أهداف المؤسسة من خلال الاتصال بالإدارة العليا.

4-يقلل التدقيق الداخلي من المخاطر الجبائية من خلال معرفة مناطق الخطر الناتجة عن سوء التسيير أو القصور في التشريع الجبائي وتخفيضها.

النتائج:

- تتمثل أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة في المساهمة في الاكتشاف المبكر للمخاطر والمساهمة في التقليل منها؛
- يتوقف نجاح عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة على كفاءة مهنية للمدقق ومدى استقلاليته في تأدية عمله؛
- تتعرض المؤسسة لمجموعة من المخاطر المالية وغير المالية؛
- تهتم مؤسسة خدماتي لمجموعة من المخاطر، حيث يساهم التدقيق الداخلي بفعالية للحد منها؛
- تتفادى المؤسسة الخطر الجبائي من خلال إيداع التصريحات في الآجال القانونية؛

- تتعرض المؤسسة للأخطار الجبائية نتيجة عدم مراعاتها للجانب الجبائي وكذلك عدم إلمامها بالقوانين الجبائية.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج تمكنا صياغة مجموعة من التوصيات:

-ضرورة عقد دورات تدريبية وندوات متخصصة وكذا دور التدقيق الداخلي فيها للحد من الخطر الجبائي.

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وبفعل دورها لما لها من أثر إيجابي في الحد من الخطر الجبائي وتفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- ضرورة التنسيق بين قسمين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المؤسسة.
- العمل على استمرارية تدعيم المقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.
- يجب على المؤسسة زيادة عدد الموظفين في قسم الجباية والمحاسبة يكونوا أكفاء ومؤهلين.

آفاق الدراسة

تناولنا في دراستنا هذه دور فعالية التدقيق الداخلي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة ومنه تفتح هذه الدراسة أفاق لعديد من الدراسات ويمكن اقتراح التالي:

-دراسة واقع التدقيق الداخلي في المؤسسات بشكل عام.

-إبراز دور التدقيق الداخلي في تجنيب المؤسسة الوقوع في الخطر الجبائي.

-ما مدى تأثير المخاطر الجبائية على الوضعية المالية للمؤسسة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. "**إدارة المخاطر المالية شركات المساهمة المصرية مدخل لتعظيم القيمة**"، الفلسفة كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005.
2. تامر مزيد رفاعه: **أصول تدقيق الحسابات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
3. رزق أبو زيد الشحنة: **تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر، الاردن، 2015.
4. طارق عبد العال حماد: "**إدارة المخاطر (أفراد، شركات، بنوك)**"، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
5. عبد الرزاق محمد عثمان: **أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية**، الأردن، 1999.
6. محمد التهامي طواهر: **المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية 12**، الجزائر، 2006.
7. محمد الفاتح محمود بشير المغربي: "**المراجعة والتدقيق الشرعي**"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
8. محمد توفيق، جمال عبد الباقي واصف: "**مبادئ إدارة الخطر والتأمين**"، دار الكتاب الأكاديمية، المنصورة، 2004.
9. محمد زامل فليح الساعدي، **التدقيق الداخلي في الشركات العامة**، دار عشار الأكاديمية (IAG) للنشر والتوزيع، 2019.
10. محمد فلاح: "**السياسة الجبائية أهداف وأدوات**"، بالرجوع إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
11. يوفس مامش، ناصر دادي عدون: "**أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي**"، دار المحمدية للطباعة، ط1، الجزائر، 2008.

ثانيا: الرسائل الجامعية

12. صديقي مسعود: "**نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

13. سميرة بوعكاز: "**مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بكسرة، 2014-2015.

14. صالحي محمد يزيد: "**أثر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة على رفع تنافسية المؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

15. عبد الواحد محمد، **محاولة لتقييم حوكمة نظم المعلومات من خلال التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

16. مسعودي عمر، "**فعالية تخطيط التدقيق وفق المعايير الدولية في تحسين جودة الأداء المهني للمدقق**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019.

17. رغدة إبراهيم المدهون: "**العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي**"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

18. بوبكر عميروش: "**دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

19. محمد أمين مازوز،"**التدقيق من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

20. حميداتو صالح: "**دور المراجعة في تدنئة المخاطر الجبائية**"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

21. أسيا ناصري: "**مساهمة الرقابة الجبائية في تشخيص الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

ثالثا: المجلات والدوريات

22. بوعلام ولهي: "**ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد12، 2012.
23. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي: "**أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، عدد 12، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية

24. Anneline Venter: "**Strategic tax risk management for south Africa farmers evaluation of an industry leader",** Majister commercial of pretoria, 30/10/2009 ,p:10.
25. Richard chotin ,**le dix la petite entreprise et l'expert**-comptable joux d'acteur et stratégie judicieuse, paris.

المواقع الإلكترونية

26. "**معيار إدارة الخطر**"، الجمعية المصرفية لإدارة الأخطار، www.ermaégypt.org ، 2018/02/27.

الملاحق

الملحق رقم 01: هيكل إدارة خدماتي

Condor	SPA CONDOR ELECTRONICS ORGANIGRAMME DIRECTION SAV	Version : D

هيكل الإدارة العامة خدماتي

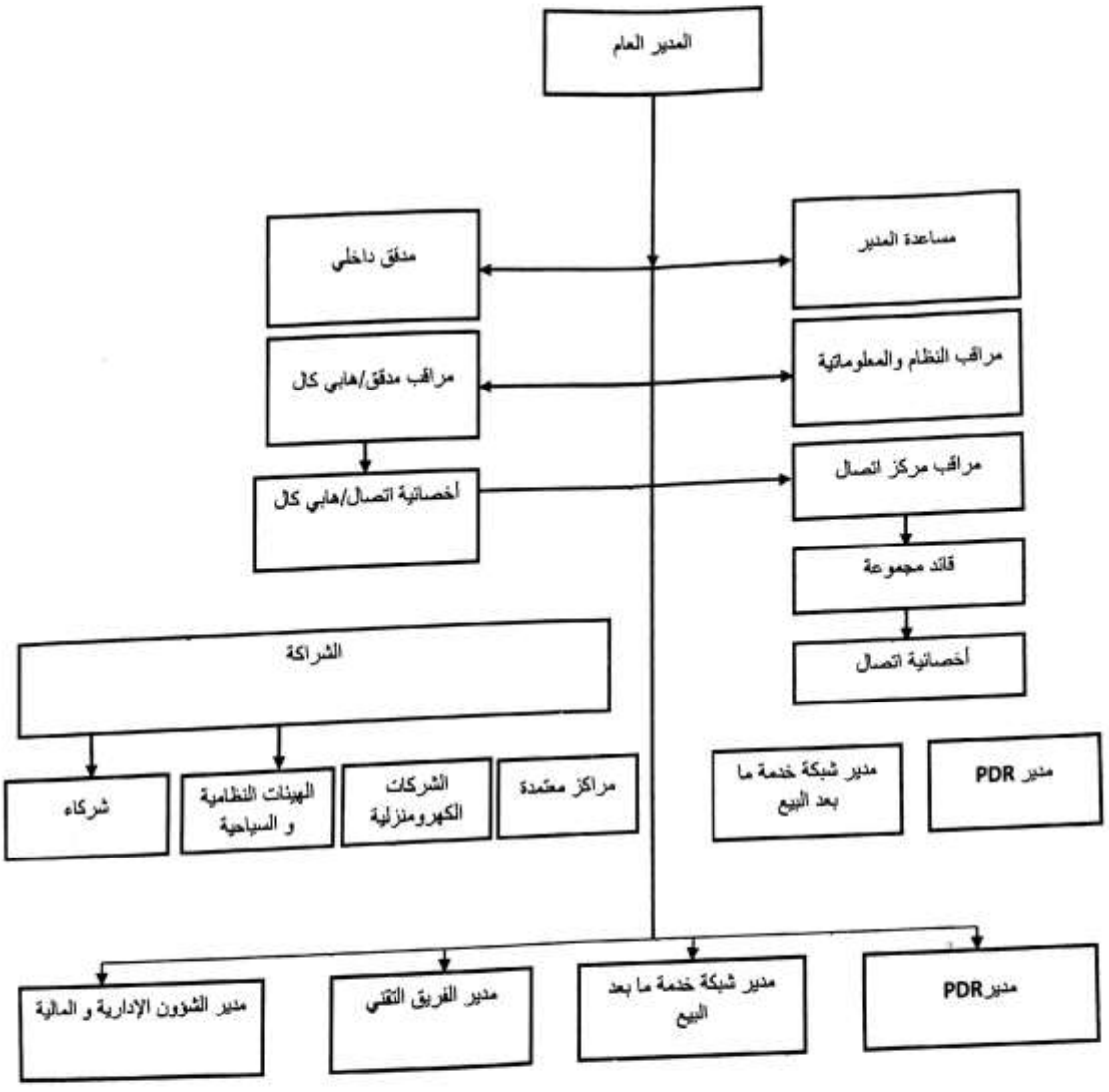

1

الملحق رقم 02: وثيقة الرسوم المحاسبية

KHADAMATY SPA
ZA, SCT 161, ILOT 89 TER
BBA

PAGE:2

EXERCICE:01/01/2023 AU 31/12/2023

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	G001-Opérations diverses
PIECE	00167
FOLIO	4
DATE	30/04/2023
REFERENCE	TVA 04/2023

LIBELLE	COMPTE	LIB. COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
TVA collectée sur Ventes 04-23	44570000	TVA collectée sur Ventes	TVA collectée sur Ventes	853 826,00	
TVA constatée sur Prestations 04-23	44570200	TVA constatée sur Prestations	TVA constatée sur Prestations	10 220 150,00	
TVA récupérable sur achats 04-23	44563000	TVA récupérable sur achats de stocks et de services	TVA récupérable sur achats de stocks et de services		1 887 564,00
TVA à décaisser 04-23	44550000	TVA à décaisser	TVA à décaisser		9 186 412,00
			TOTAL GENERAL	11 073 976,00	11 073 976,00

KHADAMATY SPA
ZA, SCT 161, ILOT 89 TER
BBA

PAGE:2

EXERCICE:01/01/2023 AU 31/12/2023

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	**G001-Opérations diverses**
PIECE	**00168**
FOLIO	**4**
DATE	**30/04/2023**
REFERENCE	**TVA 04/2023**

LIBELLE	COMPTE	LIB. COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
TVA à décaisser 04-23	44550000	TVA à décaisser	TVA à décaisser	9 186 412,00	
Paiement TVA pour CONDOR 04-23	45140000	Paiement pour compte impôts et taxes TVA , SPA Condor	Paiement pour compte impôts et taxes TVA , SPA Condor		9 186 412,00
			TOTAL GENERAL	9 186 412,00	9 186 412,00

الملحق رقم 03: بيان TVA المسترجعة

Relevé de la TVA à récupérer

MF	Fournisseur	Adresse	N° RC	Date-facture	N°facture	Montant H.T	T.TVA	TVA
/	FRIGUIA DJAMEL	CITE ADAMIOU LOGEMENT C N°01 CONSTANTINE	/	13/01/2023	01/2023	203 757,50	0%	38 713,93
[illegible]	NAFTAL SPA	BORDJ BOU ARRERIDJ	07 B 0045643	21/01/2023	34457	8 224,90	19%	1 563,11
[illegible]	SARL SOCAD	OUE DE CONSTANTINE, ALGER	0611-0098416 B 96	09/02/2023	1004499	1 650,00	19%	313,50
[illegible]	SARL DIARY ELECTRONICS	01 LOCAL RDC I ETAGE ANNABA	2382-0167231 B 20	13/02/2023	FC 7011	569 600,00	19%	108 224,00
[illegible]	SARL ILAY WHITE HORSE COMPANY	LOT N°47 ZONE INDUSTRIELLE	2406-0640219 B11	27/01/2023	1235/WH/BC23	13 000,00	19%	2 470,00
[illegible]	ETB TOU BELMESSAOUD NOUREDDINE	LOGTS 199 CITE 26 GTE 684	3499-1339681 A 14	28/01/2023	11/2023	995 900,00	19%	189 221,00
[illegible]	AA-SARL MICRO LIDDE INFORMATIQUE	CITE BOUFALA PROJET 200 LOGTS LSP BT 02N01 SIDI AICHA	2108-0114545 B 19	13/02/2023	01/2023	160 100,00	19%	30 419,00
[illegible]	AA-SARL MICRO LIDDE INFORMATIQUE	CITE BOUFALA PROJET 200 LOGTS LSP BT 02N01 SIDI AICHA	2108-0114545 B 19	24/01/2023	01/2023	862 760,00	19%	163 924,00
[illegible]	SPA ATM MOBILIS	LOTS 05 BAB AZZOUAR	03 B 0042287	06/02/2023	ATM4-2023-01-138	14 000,00	19%	2 660,00
[illegible]	SPA ATM MOBILIS	LOTS 05 BAB AZZOUAR	03 B 0042287	22/01/2023	ATM4-2023-01-49	146 223,00	19%	27 782,37
[illegible]	COCIBAT	27 RUE HADDAR ASSIA PG 17 OCTOBRE BBA	3499-0643435 B 06	22/01/2023	0032023	113 600,00	19%	21 584,00
[illegible]	COCIBAT	27 RUE HADDAR ASSIA PG 17 OCTOBRE BBA	3499-0643435 B 06	22/01/2023	0132023	112 900,00	19%	21 451,00
[illegible]	ALGERIE TELECOM	27 RUE HADDAR ASSIA PG 17 OCTOBRE BBA	3499-0643435 B 06	14/02/2023	0032023	27 800,00	19%	5 282,00
[illegible]	ALGERIE TELECOM	RTE CINQ MAISONS MOHAMMADIA ALGER	02 B 0011083	09/02/2023	2006DEM/2023	240 000,00	19%	45 600,00
[illegible]	ZITOUNI MOKHTAR	RTE CINQ MAISONS MOHAMMADIA ALGER	02 B 0011083	07/02/2023	197/2023/M2/2023	1 300 000,00	19%	247 000,00
[illegible]	ZITOUNI MOKHTAR	PN°163 OUEST ZONE INDUSTRIELLE ROUTE DE MSILA	4965/2023	07/02/2023	3/2023-00008	41 900,00	19%	7 961,00
[illegible]	SARL ALLIBE TRADING	PN°163 OUEST ZONE INDUSTRIELLE ROUTE DE MSILA	96 A 2331164	07/02/2023	3/2023-00001	98 319,00	19%	18 680,61
[illegible]	AA-EURL UNITED BROTHERS TRADING	CITE EL MAKTAA PASSAGE BERAKI BAGHDAD PN°577 ORAN	31/01-0666403 B 22	03/02/2023	0402023	1 964 858,80	19%	373 323,17
[illegible]	METROTEC ALGERIE	CITE EL MOITKINE ELDJAMIAT LOTIN N°06 EL MOHAMMADIA	19 B 0364712-00/09	03/01/2023	01/2023	918 138,00	19%	172 926,22
[illegible]	BOURAHMA RADIA	COOPERATIVE EL AOURAS SECTION°40 BBA	3499-0799133 B14	01/03/2023	FV0570/03	224 880,00	19%	42 727,20
[illegible]	METROTEC ALGERIE	BORDJ BOU ARRERIDJ	/	03/03/2023	1242023	5 000,00	19%	950,00
[illegible]	METROTEC ALGERIE	COOPERATIVE EL AOURAS SECTION°40 BBA	3499-0799133 B14	28/09/2022	FV0648/22	39 526,00	19%	7 509,94
[illegible]	SARL CONTEC BOUM	COOPERATIVE EL AOURAS SECTION°40 BBA	3499-0705113 B14	19/12/2022	FV0712/22	194 166,00	19%	36 891,40
[illegible]	TRANSIT MEGHOURA	RUE HOUARI BOUMEDIENNE BBA	3499-0660606 B 18	14/03/2023	1167023	810 300,00	19%	154 118,00
[illegible]	ZITOUNI MOKHTAR	01 RUE F LOT TAHRI YAHIA BBA	2335163 A 02	04/12/2022	BBA/1/06	86 000,00	5%	7 160,00
[illegible]	CMA CGM ALGERIE SPA	PN°163 OUEST ZONE INDUSTRIELLE ROUTE DE MSILA	98 A 2331164	03/03/2023	2002-00010	115 695,75	19%	21 980,19
[illegible]	SNC BENKI IMPRIMERIE BENTAYEB	04 AVENUE BEN BOULAID BEJAIA	99 B 0008936	09/12/2022	0220412/BBA/4	21 894,72	19%	4 160,00
[illegible]	SNC BENKI IMPRIMERIE BENTAYEB	19 LOTS TAYEB KHIARA RUE G BBA	3499-0644071 B 11	03/03/2023	36/23	44 139,84	19%	8 386,57
[illegible]	SARL MONDE MOTEUR	19 LOTS TAYEB KHIARA RUE G BBA	3499-0644071 B 11	03/03/2023	31/23	184 254,00	19%	35 008,26
[illegible]	MEGHOURA CHAKER	ROUTE BIR SIYADI BT 13 PN°167 BBA	3499-0651733 B 17	14/02/23	1/2023	48 900,00	19%	9 291,00
[illegible]	MEGHOURA CHAKER	BORDJ BOU ARRERIDJ	3499-0741923 A 09	13/01/2023	001/2023	193 500,00	19%	36 765,00
[illegible]	COCIBAT	27 RUE HADDAR ASSIA PG 17 OCTOBRE BBA	3499-0741923 A 09	13/01/2023	2/2023	610 442,50	19%	115 984,08
[illegible]	SARL TRANSIT BOUAOUNA	CITE 280 LOGTS BT N°15 LOT1 BORDJ EL GHADIA SOUANIDJMD	3499-0650403 B 06	31/01/2023	01/2023	169 000,00	19%	32 000,00
		TOTAL DES DEDUCTIONS A OPERER			380	5 196 764,43		1 887 565,88

الملحق رقم 04: وثيقة تاريخ إيداع التصريح

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPÔTS

DGI

Centre des Impôts de

DGI

Direction des Grandes entreprises

Avis à payer

NIF:	001734046566511000000	**Le:**	08.05.2023 10:41:07
Nom/Raison Sociale:	SPA KHADAMATY		
Adresse:	ZONE D'ACTIVITE CLASSE 161 BORDJ BOU ARRERIDJ / 34000 B	**Périmètre:**	
Déclaration:	100008449395	**Période du:** 01.04.2023	**au:** 30.04.2023

Code	Principal déclaration	Montant Pénalité
TVA: Régime général	0,00	0,00
Total:		***0,00***

Cordialement

Direction Générale des Impots

Cette déclaration pourrait avoir des pénalités qui uniquement pourront être calculées lors du paiement.

الملحق رقم 05: رقم أعمال المؤسسة

CHIFFRE D'AFFAIRE VENTE MARCHANDISES

Étiquettes de lignes	Somme de CREDIT
janv	14 224 013,13
févr	527 397,60
mars	33 639 846,92
avr	4 493 820,00
mai	961 848,74
Total général	53 846 926,39

الملحق رقم 06: تصريح G50 لشهر أفريل

Direction des Impôts
Wilaya de ALGER
Inspection des impôts de DGE
Recette des impôts de DGE
Commune : BBA

001734046566511
34014117197
00000191

Identifiant fiscal
Article d'imposition
TIN

Année 2023
Mois : AVRIL
Trimestre

A rappeler obligatoirement

IMPOTS ET TAXE PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU AVIS DE VERSEMENT

M. SPA KHADAMATY
Activité Réparation et installation EPT Ele-Menager
Adresse ZONE D'ACTIVITE SECTION 161 BBA

La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS

Code activité 0

Nature des impôts	Code	Opérations imposables		Chiffre d'affaires Brut	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant à payer (DA)	
TAP	C1A11	Affaires bénéficiant d'une réfaction de	75%	-	-		-	
	C1A12	Affaires bénéficiant d'une réfaction de	30%	4 493 820	3 145 674	1,5%	47 185	
	C1A13	Affaires INTRA-G		354 657 509	-	1,5%	-	
	C1A14	Affaires sans réfaction CA SAV HG		52 316 763	-	1,5%	-	
	C1A20	Affaires sans réfaction		1 473 500	1 473 500	1,5%	22 103	
1		Affaires exonérées						
		TOTAL		412 941 592	4 619 174	-	69 288	1

		Acomptes et solde IBS	Détermination des acomptes et du solde de liquidation			A payer (DA)	
AP / IBS	E1M10	Solde de liquidation				-	
2	E1M20					-	
			TOTAL			-	

		Catégories de revenus soumis au versement forfaitaire	Revenu imposable	Taux	A payer (DA)	
VF	C1C10	Traitements, salaires, émoluments, rémunérations diverses	-			
	C1C20	Pensions, rentes viagères	-			
3		TOTAL	-		-	3

		Catégories de revenus soumis à une retenue à la source	Revenu imposable	Taux Barème	A payer (DA)	
IRG/Salaires	E1L20	IRG / Traitements,salaires, pensions et rentes viagères	15 710 861	10%	1 998 462	
Autres retenues IRG	E1L30	IRG / RCDC (titres nominatifs)	197 880	10%	19 788	
	E1L40	IRG / Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux		20%	-	
	E1L60	IRG / Revenus des bons de caisse anonymes		30%	-	
	E1L80	IRG / Autres retenues à la source	100 000	10%	10 000	
Retenues IBS	E1L80	IRG / Autres retenues à la source		15%	-	
	E1M20	IBS / Entreprises étrangères non installées (Trav. Im) (1)	-	8%	-	
	E1M30	IBS / Entreprises étrangères non installées (Prest. serv) (1)		18%	-	
	E1M40	IBS / Autres retenues à la source		20%	-	
4		(1) Joindre relevé détaillé des retenues TOTAL	16 008 741		2 028 250	4

TSA	E3D10	Opérations soumises à la **TSA**				
	E3D10	Chiffre d'affaires sur les produits soumis à -		-	-	
	E3D20	Chiffre d'affaires sur les produits soumis à -	-	-	-	
	E3D40	Chiffre d'affaires sur les produits soumis à -	-	-	-	
5		TOTAL	-		-	5

Droit de Timbre	E2E00	Opérations imposables	CA imposable	Taux	A payer (DA)	
		Timbre de quittances	62 082 746	1%	620 827	
		-	-	-	-	
		-	-	-	-	
6		TOTAL	62 082 746		620 827	6

Impôts et taxes non repris ci-dessus	Opérations imposables	CA imposable	Taux	A payer (DA)	
	RTA	-	-	-	
	-	-	-	-	
	-	-	-	-	
7	TOTAL	-		-	7

1 - TAP	C/500026/A	**69 288**	Certifie sincère et véritable le contenu de la présente déclaration conforme aux documents comptables
2 - AP/IBS	C/201001/M1	-	A BBA
3 - VF	C/500026/C		le 14/05/2023
4/1 - IRG/Salaires	C/201001/100	**2 018 250**	Cachet Signature
4/2 - IRG/Autres retenues	C/201001/A.B.C	**10 000**	
4/3 - IBS Ret. à la source	C/201001/M2 et 3	-	
- RTA	C/201003/303/A/B	-	
- 0		-	
5 - TSA	C/201003/302	-	
6 - Droit de timbre	C/201002/201	**620 827**	
-	C/.....	-	
8 - TVA	C/201003/300/A/B/C	-	
MONTANT TOTAL A PAYER		**2 718 365**	

SPA "HADRMAD" LEPI Oran
Chargé Comptabilité Générale

Déclaration établie par le

Reçu ce jour la présente déclaration enregistrée sous le n° .....
Payée par
Ch banc. N°.....
du .....Agence.....
Ch post..... du.....
En numéraire.....
Prise en recette
par quit. N° .....
A **BBA** le **17/02/2019**
Le receveur des impôts
CACHET Signature

Eenregistrée le : .....

Observarions éventuelles

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro
Exemple 325.626 DA = 325.620

AVRIL 2023

A/ Chiffres d'affaires imposables

Code	Opérations assujetties à la TVA	Chiffre d'affaires Total	Chiffre d'affaires Exonéré	Chiffre d'affaires Imposable	Taux	Montant des droits (en DA)
E3B11	Biens produits et denrées (art. 22 du CTVA)		-	-		-
E3B12	Prestations de services (art. 22 du CTVA)		-	-		-
E3B13	Opérations immobilières (art. 22 du CTVA)	-	-	-		-
E3B21	Production biens et denrées (art. 23 CTVA)19%					-
E3B22	Production biens et denrées (art. 23 CTVA)19%					-
E3B21	Production biens et denrées (art. 23 CTVA) 17%		-	-		-
E3B23	Travaux immobiliers TP	-	-	-		-
E3B24	Professions libérales	-	-	-		-
E3B25	Opérations de banques et assurances	-	-	-		-
E3B26	Prestations HORS GROUPE	**53 790 263**	-	**53 790 263**	**19%**	**10 220 150**
E3B28	Autres prestations de services itra-group	**354 657 509**	354 657 509	-	**19%**	-
E3B31	Débits de boissons	-	-	-		
E3B32	Production biens et denrées (art. 21 CTVA)	-	-	-		
E3B33	Reventes en l'état (art. 21 CTVA)	**4 493 820**		**4 493 820**	**19%**	**853 826**
E3B34	Tabacs et allumettes	-	-	-		
E3B35	Spectacles jeux divertis autres	-	-	-		
E3B36	Autres prestations (art. 21 CTVA) Centre D'Appels	-	-	-	**19%**	-
E3B37	Consommations sur place	-	-	-		
	TOTAL GENERAL	**412 941 592**	**354 657 509**	**58 284 083**		**11 073 976**

B/ Déductions à opérer

	NATURE DES OPERATIONS	MONTANT
E3B91	Précompte antérieur	-
E3B92	TVA / **achats** de matières et **services** (art.29 CTCA)	
E3B93	TVA / achats **biens amortissables** (art.38 CTCA)	-
E3B94	Régularisation **prorata** déduction (art.40 CTCA)	
E3B95	TVA / **factures annulées** ou imp (art.18 CTCA)	
E3B96	Autres déductions (TVA OMISE)	1 887 564
	Total des déductions (B)	**1 887 564**

C/ TVA à Payer

C	- Total des droits dus	**11 073 976**
E3B97	Régularisation du prorata (art.40 CTCA)	-
E3B98	- Reversement (art.40 CTCA)	
	TOTAL A RAPPELER (C)	**11 073 976**
B	- Total des déductions	**1 887 564**
E3B00	A PAYER au titre du mois (C-B)	**9 186 412**
E3B99	(A porter dans cadre récapitulation) PRECOMPTE à reporter(B-C)	-

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التدقيق الداخلي والخطر الجبائي	04
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي	06
المطلب الأول: مفهوم التدقيق	06
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي	14
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق	16
المطلب الرابع: معايير التدقيق الداخلي	18
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الخطر الجبائي	21
المطلب الأول: مفهوم الخطر	21
المطلب الثاني: تعريف الخطر الجبائي	22
المطلب الثالث: مظاهر الخطر الجبائي	23
المطلب الرابع: مصادر الخطر الجبائي	26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	28
المطلب الأول: دراسة محمد السعيد سعيداني	28
المطلب الثاني: دراسة إبراهيم وبعزيز	28
المطلب الثالث: دراسة كنوشة عبد الوهاب	29

المطلب الرابع: دراسة بالقاسم كحلولي أحلام	30
المطلب الخامس: دراسة رمضان مراد محمود جاب الله	30
المطلب السادس: دراسة نور الدين مزيان	31
المطلب السابع: دراسة أسماء مزيمش	32
الفصل الثاني: واقع التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الجبائية بمؤسسة خدماتي "Condor"	34
تمهيد	35
المبحث الأول: الإطار المنهجي والتعريف بالمؤسسة محل الدراسة	36
المطلب الأول: تعريف موجز لشركة خدماتي	36
المطلب الثاني: وظيفة شركة خدماتي	37
المطلب الثالث: أهداف مؤسسة خدماتي "كوندور"	38
المبحث الثاني: واقع التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر الجبائية مؤسسة خدماتي	39
المطلب الأول: تخطيط وتصميم الدراسة	39
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المقابلة	40
المطلب الثالث: تحليل الدراسة (اختبار صحة الفرضيات)	45
خلاصة الفصل	46
الخاتمة	47
قائمة المراجع	50
الملاحق	54
فهرس المحتويات	64

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية التدقيق الداخلي في تسيير العبء الجبائي الذي تتحمله المؤسسة، بشكل دوري ومستمر، والحد من الخطر الجبائي الناجم عن عدم احترام القوانين والتشريعات الجبائية، الأمر الذي يعرض المؤسسة إلى عواقب مالية تتمثل في غرامات وعقوبات قد تصل إلى حد العجز المالي، كما هدفت الدراسة على تأكيد أهمية وظيفة التدقيق الداخلي للحد من الخطر الجبائي. والعمل على إرساء آليات تزيد من درجة استقلالية التدقيق الداخلي وأن المدقق الداخلي يقوم ببناء نتائج عملية على أساس تحليلات وتقويمات ملائمة وموضوعية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي – الخطر الجبائي – المدقق الداخلي.

Abstract:

This study aims to highlight the effectiveness of internal audit in managing the tax burden borne by the institution, on a regular and continuous basis, and reducing the fiscal risk resulting from non-compliance with tax laws and regulations, which exposes the institution to financial consequences represented in fines and penalties that may reach the level of financial deficit, The study also aimed to confirm the importance of the internal audit function to reduce the fiscal risk. And work to establish mechanisms that increase the degree of independence of the internal audit and that the internal auditor builds practical results on the basis of appropriate and objective analyzes and evaluations.

Keywords: Internal Audit - Fiscal Risk - Internal Auditor.